

## The Role of Social Workers in Family Acceptance of Released Female Prisoners

Hammad Ali Al-Hammadi \*, Amal Abdel Aziz Hussein Bashir 

Department of Sociology and Social Work, Imam Mohammad Bin Saud Islamic University, Saudi.

### Abstract

**Objectives:** The study aimed to identify the actual role of the social worker in facilitating the family's acceptance of a released prisoner. It also aimed to identify the obstacles faced by the social worker in addressing the family's refusal, as well as to propose solutions to help develop plans for assisting the prisoner.

**Methods:** The researchers employed the social survey method, utilizing a questionnaire to collect data. The study population consisted of 45 social workers employed in prisons.

**Results:** The study found that social workers effectively communicate and make efforts to support the prisoner's family and strengthen their relationship with the prisoner. It revealed the diverse roles played by social workers to rehabilitate and assist the female prisoner from the moment of her entry into the correctional facility until the end of her sentence. The study identified that family rejection, neglect, and the perception of the prisoner's behavior as socially defective were the most significant obstacles contributing to her repeated incarceration. The findings also indicated that social workers were often unable to make certain decisions related to the female prisoner and were burdened with excessive administrative tasks.

**Conclusions:** The study concluded that social workers play essential roles with released women and their families, despite facing numerous obstacles. It recommended training specialists on the findings of this study to improve the acceptance chances for released women.

**Keywords:** Released women, acceptance, family acceptance, rejection, social worker, role.

### دور الأخصائيات الاجتماعيات في تقبل الأسرة للسجينه المفرج عنها والمعوقات التي تواجهها وتحدد من فاعلية دورها

hammadali.al-hammadi\*, Amal Abdulaziz Hussein Bashir

قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية،  
السعودية.

### ملخص

الأهداف: دفعت الدراسة التعرف إلى واقع الدور الفعلي للأخصائية الاجتماعية في تقبل الأسرة استقبال السجينه المفرج عنها، كما دفعت إلى تحديد المعوقات التي تواجه الأخصائية الاجتماعية في مواجهة مشكلة رفض الأسرة استقبال السجينه المفرج عنها، بالإضافة إلى التوصل إلى نتائج، وتقديم مقتراحات تساهم في وضع خطط تساعد السجينه المروضه استقبالها من قبل أسرتها.

المنهجية: واستخدم الباحثين منهج المسح الاجتماعي، واستخدمت الاستبيانه كاداة لجمع بيانات الدراسة. وتكون مجتمع وعينة الدراسة من الأخصائيات الاجتماعيات العاملات في السجون، والبالغ عددهن (61) أخصائية اجتماعية.

النتائج والمناقشة: وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن هناك تواصلاً فعالاً وجيداً مبنولاً من قبل الأخصائيات الاجتماعيات لمساعدة أسرة السجينه، وتدعم علاقتها مع السجينه. وأثبتت تنويع الأدوار الوظيفية التي تقوم بها الأخصائية الاجتماعية لتأهيل ومساعدة السجينه منذ لحظة دخولها المؤسسة الإصلاحية وحق بعده انتهاء مدة محكومتها، وأنه حق مع تقبل بعض الأسر للسجينه يأتي عائق النظرة السلبية من المجتمع للسجينه، ويتحول بين السجينه وأسرتها. انتفع من النتائج أن نبذ السجينه وعدم احتجواها والتخلص منها وعدم الرغبة والانصياع وراء بعض العادات والتقاليد واعتبارها عبئاً اجتماعياً هو أهم عائق يؤدي إلى تكرار دخولها السجن. وأظهرت نتائج الدراسة أيضاً أن أكثر عائق يتحول بين الأخصائية الاجتماعية، وبين تدخلها المبني عدم قدرة الأخصائية على التدخل أو إتخاذ بعض القرارات الخاصة بالسجينه، وتلقيف الأخصائية الاجتماعية بكثير من الأعمال المكتبية.

الخلاصة: هنالك مجموعة من الأدوار مع المفرج عنها وأسرهن يمكن تمهين الأخصائيات الاجتماعيات منها، وكذلك العديد من المعوقات التي يلزم كل من يعمل بالميدان معرفتها حتى يستطيع المساعدة في تقبل الأسر للمفرج عنها. وتوصي الدراسة بتدريب الأخصائيات الاجتماعيات على مخرجات هذه الدراسة: لتحسين فرص تقبل المفرج عنها.

الكلمات الدالة: الأسلوبية، المفرج عنها، التقبل، تقبل الأسرة، رفض الأسرة، الأخصائية الاجتماعية، الدور.

Received: 16/9/2024  
Revised: 23/10/2024  
Accepted: 19/1/2025  
Published online: 15/1/2026

\* Corresponding author:  
[hammad1421@yahoo.com](mailto:hammad1421@yahoo.com)

Citation: Al-Hammadi, H. A., & Bashir, A. A. H. (2026). The Role of Social Workers in Family Acceptance of Released Female Prisoners. *Dirasat: Human and Social Sciences*, 53(6), 8815.  
<https://doi.org/10.35516/Hum.2026.815>



© 2026 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license  
<https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/>

## مقدمة

تعد الوقاية والحد من العود للجريمة من أهم القضايا الأمنية التي أصبحت تشغل علماء الجريمة، وصانعي السياسات الجنائية؛ ذلك أن معظم المجتمعات أصبحت تواجه أخطار العود للجريمة، وتشهد زيادة في أعداد العود للجريمة، فقد زاد الاهتمام بالعوامل والأسباب المؤدية للعود للجريمة؛ وهذا الاهتمام لا يرجع فقط إلى ما يترتب على العود للجريمة من آثار على الأفراد والمجتمعات؛ بل أنها تشكل عائقاً كبيراً أمام التطور في أساليب مواجهة الجريمة، وتشكل هدراً كبيراً للجهود والطاقة المبذولة من مختلف المؤسسات العامة والخاصة لأغراض الوقاية والحد من الجريمة. الجريمة واقع اجتماعي، عرّفها المجتمع الإنساني في كافة العصور، وعلى اختلاف نظمه، وأشكاله. ولما تمثله الجريمة من خطورة على الفرد والمجتمع، فقد وضعت جميع الدول الأنظمة والقوانين، والخطط والاستراتيجيات للتصدي لها، والوقاية منها (فهمي، 2012: 7).

ان التصدي للجريمة يشمل عدة جوانب منها الجانب الوقائي، وجانب الرعاية للنزلاء، وجانب الرعاية اللاحقة، وكل من هذه الجوانب ذو أهمية بالغة في الحد من الجريمة، إن الجانب الوقائي يمنع وقوع الجريمة من الأصل، أما جانب الرعاية اللاحقة فهو أيضاً ذو أهمية كبيرة حيث ي العمل من خلاله الأخصائي الاجتماعي كحلقة وصل بين السجين الذي سيتيم الإفراج عنه لاحقاً، وأسرته التي سيعيش حياته معها، لكن يواجهه من يتم الإفراج عنه من السجن العديد من العقبات بسبب الوصم الاجتماعي الذي قد يتعرض له، ويعود ذلك لعادات والتقاليد في مجتمعاتنا خصوصاً المجتمع العربي. وحيث إن مجتمعنا العربي من المجتمعات النامية، التي تسعى بخطى مستمرة لمسايرة التقدم، إلا أنه صاحب هذه الرغبة في التقدم والتنمية تغيرات سريعة في بناءاتها المختلفة الأمر الذي أدى إلى ظهور جرائم مختلفة لم تعرفها البلاد العربية من قبل (العتبي، 2017: 5).

والمملكة العربية السعودية إحدى الدول العربية التي حرصت وأولت الاهتمام بوضع الخطط والبرامج، واستثمار الطاقات المادية والبشرية؛ للحد من الجريمة، وذلك عن طريق تبنيها النظرة الحديثة في تعاملها مع المجرم والتحول من إستراتيجيات العقاب إلى الإصلاح والتأهيل (الإدارة العامة للسجون، 2017م): خاصة إذا علمنا أن نسبة أربعين بالمائة من المجتمع يواجهون المفرج عنه برفض إجتماعي قاس، وهذا ما قد يدفعه إلى العود إلى الجريمة، فالنظرة السلبية للمفرج عنهم وكما يسمى البعض "التحقيق الاجتماعي" تولد العديد من المشاكل والصعوبات لدى الأشخاص المفرج عنهم، مما يفقد فاعلية الجهود المبذولة للإصلاح في السجن، وتأهيله ورعايته داخل المؤسسات العقابية.(بو مدفع 2021).

وبما أن المؤسسات العقابية تقوم على دور الإصلاح والتأهيل؛ فإن دور الخدمة الاجتماعية أصبح فيها فعالاً ومؤثراً، ولا يمكن الاستغناء عنه من خلال العمل على جعل السجن بيئة علاجية، ومساعدة السجناء على الاستفادة من هذه البيئة.

ويتحقق هذا الهدف من خلال الأدوار المهنية للأخصائية الاجتماعية داخل المؤسسة العقابية؛ التي تمثل في مساعدة السجينات على حل مشكلاتهن، والتكييف مع العوامل الاجتماعية والنفسية التي قد تقف عائقاً أمامهن. إن هناك أهمية للأدوار التي تقوم بها الخدمة الاجتماعية ليس فقط تجاه السجينات داخل السجن من المساعدة في حل المشكلات التي تواجههن، وكذلك تأهيلهن لما بعد الخروج من السجن، وليس ذلك فقط؛ بل امتد الأمر إلى العمل مع أسر السجناء المفرج عنهم (الشمرى، 2008).

لا بد من التأكيد بوجود أثر معنوي قوي وفعال لدور الباحث الاجتماعي في المؤسسات العقابية، وكذلك للتدخل المبكر للأخصائي الاجتماعي لزيادة أدواره في المؤسسة لحل مشكلات النزلاء، ولكن الدور يجب أن لا يقتصر على الإصلاح والسلوك داخل السجن؛ بل يجب أن يرافق السجين خارج حدود السجن بمعنى بعد خروجه من السجن، وذلك للحد من العود للجريمة، حيث إن السلوك مُتعلم فيجب على الأخصائي أن يعلم النزلاء ويكسبهم السلوك الإيجابي للحد من الجريمة ، وكذلك يجب العمل من داخل على السجن وقبل الإفراج عن النزيل على إعادة العلاقة بين النزيله وأسرتها من خلال عملية اصلاح أسرى شاملة مبنية على جوانب دينية وأخلاقية وقيمية (علي، 2023).

يعتبر الوصم الاجتماعي الذي يتعرض له الشخص بعد الإفراج عنه من السجن أو مراكز الإصلاح والتأهيل من أبرز المشكلات التي قد يواجهها حيث عدم تقبل ورفض الأسرة للسجينه المفرج عنها، وعدم تقبلها بعد دخولها السجن والتخلص منها بمجرد القبض عليها، وإهمال المسؤول عنها وعن الفترة التي سوف تقضيها داخل السجن. وأحياناً قطع التواصل معها بشكل تام؛ بل وعدم اعتبارها فرد من ضمن العائلة بعد دخولها والحرص على عدم التواصل معها من قبل أحد أفراد الأسرة حتى وأن كانوا أبناءها واعتبارها عار على الأسرة والمجتمع مما يبيحها فترات طويلة داخل المؤسسة العقابية حتى بعد انقضاء فترة محكوميتها. أو الخروج من السجن ومن ثم العود مرة أخرى. كما أكد ذلك العديد من الدراسات (شلبي، 2014: العتيبي: ب، 2015).

## مشكلة الدراسة:

لقد أشارت العديد من الدراسات مثل دراسة (الحسين، 2012)، ودراسة (Rocha & Silverio, 2005) ودراسة (Faustino & Pires, 2009) ودراسة (Rocha & Silverio, 2005) إلى أن غياب دور الأخصائي الاجتماعي والمساندة الاجتماعية للنزلاء في السجون ومرافق الإصلاح والتأهيل يؤدي إلى الرفض، وتدني احترام الذات والوحدة، التي تستمر بعد انتهاء مدة العقوبة، وأشارت نتائج دراسة دوروز وآخرون (Durose et al, 2014) أن دور الأخصائي الاجتماعي من خلال المساندة الاجتماعية ترتبط ارتباطاً كبيراً بالصحة النفسية للأفراد، كما أن غيابها يرتبط بزيادة الخوف والحزن والشعور بالضياع وعدم الاستقرار، ولهذا تعتبر مصدراً مهماً

من مصادر الدعم الاجتماعي الفعال الذي يحتاجه نزلاء المراكز الإصلاحية ومن النزلاء المفرج عنهم؛ حيث يؤثر حجمها ومستوى الرضا عنها في كيفية إدراكيهم وأساليب مواجهتهم وتفكيرهم للضغوطات التي يوجهونها، كما أنها تلعب دوراً مهماً في خفض مستوى المعاناة الناتجة عن الضغوطات والأزمات سواء على المستوى الفردي أو الأسري، وذات أثر في تخفيف حدة الأعراض التي قد تؤدي به إلى فقدان الشعور بالانتفاء.

إن من أهم المشكلات الاجتماعية المرتبطة بدخول المرأة السجن، ومن أبرزها: رفض الأسرة للسجينه المفرج عنها، وعدم تقبّلها بعد خروجها من السجن وبالتالي بقاوتها في السجن على الرغم من انتهاء فترة عقوبها، وتتصحّر أثار تلك المشكلة بمجرد القبض عليها، فإن الأسرة تبدأ برد الفعل الاجتماعي السلبي تجاه السجينه ومن قبل المجتمع. بالإضافة إلى عدم الاهتمام بمعرفة المدة التي سوف تقضيها السجينه بداخل السجن؛ بحيث تعتبر عيّباً اجتماعياً لا تستطيع الأسرة التعايش معه؛ خوفاً من نظرة المجتمع والعار (الشمرى، 2018).

كل هذه الاتجاهات السلبية -نتيجة رفض الأسرة لاستقبال المرأة السجينه- تُعتبر حرج عثرة أمام المفرج عنها، ويصبح التكيف أمراً بالغ الصعوبة ومن هناء تلحظ دور الخدمة الاجتماعية بالسجون من خلال الأخصائيات الاجتماعية التي تعتبر الأداة الأساسية التي تساعد في تحقيق أهداف المهنة في المؤسسة الإصلاحية، ويقع العبء الأكبر على علمها في تطبيق معارف وقيم المهنة بأسلوب علمي شبه انتقائي لمداخل الممارسة المهنية في الخدمة الاجتماعية، والعمل على الدور المتوقع في تعاملها مع حل مشكلاتهن ومن ثم استعادة قدرتهم على الأداء الاجتماعي، بالإضافة إلى إحداث تغييرات في النظم والأوضاع الاجتماعية، ومحاولة تحسينها؛ وذلك يؤدي إلى تحسين قدراتهن على تحمل المسؤولية (الخمسي، 2014). والتي منها رفض الأسرة استقبال السجينه المفرج عنها، وأيضاً تحديد المعوقات التي تواجهها في حل تلك المشكلة.

ومن هنا، تسعى هذه الدراسة التعرف إلى دور الأخصائيات الاجتماعيات في تقبل الأسرة لاستقبال السجينه المفرج عنها، والمعوقات التي تواجه الأخصائيات الاجتماعية في سبيل ذلك.

وتكمّن مشكلة الدراسة في الإجابة عن تساؤل الدراسة الرئيس الذي يكشف عن الغموض المعرفي حول دور الأخصائيات الاجتماعيات في التعامل مع مشكلة تقبل السجينه المفرج عنها، وكذلك محاولة الإجابة عن تساؤلات الدراسة الفرعية المبنية على تساؤل الرئيس.

1- ما واقع الدور الفعلي للأخصائيات الاجتماعية في التعامل مع (السجينه).

2- ما المعوقات المرتبطة (بأسرة السجينه) التي تواجهها الأخصائيات الاجتماعيات.

3- ما المعوقات المرتبطة (بالسجينه) التي تواجهها الأخصائيات الاجتماعيات.

4- ما المعوقات العامة التي تحد من فاعلية دور (الأخصائية الاجتماعية) في التعامل مع السجينه وأسرتها.

#### أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق هدف رئيس، هو التعرف إلى دور الأخصائيات الاجتماعية في تقبل الأسرة لاستقبال السجينه المفرج عنها والمعوقات التي تواجهها، الذي يتحقق من خلال الأهداف الفرعية التالية:

1- التعرف إلى واقع الدور الفعلي للأخصائيات الاجتماعية في التعامل مع أسرة السجينه لقبول المفرج عنها.

2- التعرف على واقع الدور الفعلي للأخصائيات الاجتماعية في التعامل مع السجينه حول تقبل الأسرة لها.

3- تحديد المعوقات التي تواجه الأخصائيات الاجتماعية والمرتبطة بالأسرة التي تؤدي إلى عدم تقبل المفرج عنها.

4- تحديد المعوقات التي تواجه الأخصائيات الاجتماعية والمرتبطة بالسجينه المفرج عنها وتحدى إلى عدم تقبل الأسرة لها.

5- تحديد المعوقات العامة التي تحد من فاعلية دور الأخصائية الاجتماعية في التعامل مع السجينه وأسرتها.

#### أهمية الدراسة:

1- تعتبر هذه الدراسة اثراً علمياً حول أهمية تقبل الأسرة واستقبال السجينه المفرج عنها؛ وأهمية التراكمات العلمية المبنية على الدراسات العلمية الميدانية في مجال الخدمة الاجتماعية وتعاملها مع مثل هذه الحالات لتحقيق أفضل ما يمكن مع الحالات الصعبة في التعامل، تُعد هذه الدراسة إثراً في هذا المجال.

2- قد تساهم هذه الدراسة في التعرف إلى واقع دور الأخصائيات الاجتماعيات في العمل مع أسرة السجينه، والسجينه. بالإضافة إلى التعرف على المعوقات التي تؤدي إلى ذلك. وقد يساعد ذلك على معرفة الأخصائيات الاجتماعيات للعقبات التي تواجههم في ذلك العمل والتي تواجه المفرج عنها وأسرتها واسباب رفضهم لقبولها.

3- قد تساهم هذه الدراسة في تحسين جودة عمل الأخصائيات الاجتماعيات العاملات في السجون.

4- وبالتالي مساعدة أسرة السجينه في تقبل السجينه المفرج عنها مما يحسن عملية تقبلهم في المجتمع لأن الأسرة هي البوابة الأولى لاندماجها مع المجتمع وممارسة حياتها. بشكل أقرب إلى الطبيعي لتساهم في تنمية المجتمع.

**مفاهيم الدراسة:****الدور:Role**

الدور لغةً: دور: (اسم) الجمع: الدَّوْرُ بمعنى: مهنة ووظيفة.

الدور الاجتماعي: السُّلُوكُ المُتَوَقَّعُ مِنَ الْفَرَدِ فِي الْجَمَاعَةِ، أَوِ الْمَمْطَطُ التَّقَاعِيُّ الْمُحَدِّدُ لِسُلُوكِ الْفَرَدِ الَّذِي يُشَغِّلُ مَكَانَةً مُعَيَّنَةً. (معجم المعاني، 2017م)

الدور اصطلاحاً: عَرَفَهُ لِنْتُون Linton بأنه: الجانب الديناميكي لمراكز الفرد، أو وضعه أو مكانته في الجماعة. فيما يرى آخرون أنه جملة من الأفعال

والواجبات التي يتوقعها المجتمع من أفراده وحيثاته ومن يشغلون أوضاعاً اجتماعيةً، أو مراكز في مواقف معينة. (الصقور، 2009م: 256)

ويعرفه السكري بأنه: معيار اجتماعي مرتبط بوضع اجتماعي معين يملي علاقة تبادلية معينة، فعلى سبيل المثال: الشخص الذي يحتل مكانة

أخصائي اجتماعي، فإن التوقعات من الآخرين، والعملاء، والمرشفين، وجمهور العامة، وهو أن يتصرف ويسلك الأساليب والطرق المزمرة لكل الأخصائيين

الاجتماعيين. (السكري، 2000م: 451)

**رفض الأسرة للمفرج عنها:**

لغة: رفض: (اسم) رفضه رفضاً، ورفض الشيء تركه جانباً ولم يقبله، وأعلن عدم رضاه، وعدم قبوله. (نور الدين، 2009م: 428)

اصطلاحاً: رفض المواقفة أو التسليم، أو الاعتراف، أو التعرف إلى شخص، أو شيء ما، أو اتخاذ موقف سلبي أو عدائي من شخص آخر. (حامد، 2012م: 319)

ويُعرف أيضاً بأنه: عملية يأبى فرد أن يمنع، أو يقدر، أو يتعرف على شيء ما، أو شخص ما. (الدخل، 2016م: 158)

**المفاهيم الإجرائية****الدور إجرائياً:**

هو السلوكيات أو الأفعال المتوقعة من الأخصائيات الاجتماعيات تجاه ماتقدمه للسجين وأسرتها من أجل تقبل الأسرة استقبال السجين المفرج عنها.

**رفض الأسرة إجرائياً:**

يُقصد برفض الأسرة هنا هو عدم تقبل الأسرة للمفرج عنها وعدم رغبة أسرة السجين (الزوج، أو الأب، أو الأم، أو الأخ، أو الأبناء، أو الأقارب) في

استقبال السجين المفرج عنها، أو كفالتها بعد انتهاء مدة عقوبتها، وخروجها من السجين.

**الإطار النظري والدراسات السابقة**

في الحديث عن الدور وأنه الفعل المتوقع من الأخصائيات الاجتماعيات تجاه ما يقدم نحو السجين وأسرتها في التعامل مع مشكلة عدم تقبل الأسرة للسجين المفرج عنها، هنا استعراض بعض القضايا ذات العلاقة بإتقان الأخصائيات لأدوارهن من خلال الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في المؤسسات الاصلاحية والطرق التي تعمل من خلالها في التعامل مع مثل هذه الصعوبات والعقبات والأدوار المعينة على ذلك. فقد أشار محمد (2021)

إلى أن الدور يعتبر ذلك الفعل الاجتماعي الذي يقوم به الفرد انطلاقاً من مركزه المتعاقد عليه ثقافياً واجتماعياً بالإضافة إلى ما يفرضه المجتمع

ومؤسساته من مكانة وصالحيات للقائم على الدور. فبذلك يكون الدور هو الجزء الواضح لمكانة الشخص في المجتمع يؤثر فيه ويتأثر به.

وذلك يعني أن الدور يتغير بتغير الظروف والمتغيرات الاجتماعية المحيطة بالشخص، أو بمعنى آخر بالأخلاقيات الاجتماعية التي تعمل مع السجين

المفرج عنها. وهنا استعراض لبعض من تلك المتغيرات والظروف التي قد تشكل دور الأخصائيات الاجتماعيات العملات مع المفرج عنهم.

**المؤسسات الإصلاحية (السجون) بالمملكة العربية السعودية:**

تأخذ المملكة العربية السعودية بمبدأ تطوير السجون، سواء بالأدوار أو الوظائف، وتغيير المفهوم العقابي للسجين من العقوبة إلى الإصلاح، حيث تكفل للسجين كل الوسائل العلاجية الهدفية التي تقوم اعوجاجه، فأنشأت سجوناً نموذجيةً في كل من مناطق المملكة: لتكون دُوراً تساعد السجين على التكيف، وحل مشكلاته، والعودة للمجتمع بشكل سوي؛ ليشعر بأنه لا يزال جزءاً من المجتمع، وليس منبوذاً منه، أو معزولاً عنه. وتسعى حكومة المملكة العربية السعودية لجعل السجون في المملكة إصلاحية ونهذفية قبل أن تكون مؤسسات عقابية؛ ومن أجل ذلك في ترسم الخطط، وتنظم اللوائح والبرامج؛ لبلوغ هذه الأهداف السامية التي تتفق وديننا الحنيف (اللجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم، 2024). وهذه الدراسة تساهم في هذا الإطار.

**الخدمة الاجتماعية في المؤسسات الإصلاحية**

الخدمة الاجتماعية مهنة إنسانية منذ نشأتها؛ فهي تركز على الإنسان مهما كانت ظروفه، أو مشكلاته، وقيمه وعاداته، كما تتعامل المهنة مع الإنسان مهما كان سلوكه إيجابياً أم سلبياً، وتُعتبر فئة المجنونين من أمسن الفئات حاجةً إلى مساعدة المهنة؛ فهناك حاجة إلى توجيه وإعادة تأهيل المجرم أثناء تطبيقه للعقوبة؛ بهدف منع عودته للجريمة مرة أخرى، وهنا يأتي دور الخدمة الاجتماعية والأخصائيين الاجتماعيين العاملين داخل

المؤسسات العقابية بمساعدة السجناء، وتأهيلهم، وعلاج مشكلاتهم؛ ومساعدتهم على الاستفادة بأكبر قدر ممكن من البرامج العلاجية. (خليل، 2005م). وذلك قد يساهم في تحسين الوضع الاجتماعي للسجينه وتهيئتها قبل الخروج من السجن لتصبح عضوا فاعلا في المجتمع.

#### الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في ميدان السجون:

الجريمة-كمظهر للسلوك الاجتماعي-تحتاج إلى تفهم الدوافع التي أدت إليها، ويتحقق ذلك من خلال التعاون بين المتخصصين في الجوانب النفسية، والتعليمية، والطبية، والاجتماعية، من حيث التشخيص والعلاج، والخدمة الاجتماعية تهدف إلى مساعدة الناس؛ لزيادة كفاءتهم، وقدرتهم على حل مشكلاتهم، أو التكيف معها من أجل تدعيم علاقات التعاون بين أفراد المجتمع (المطيري، 2012).

وتحرص الخدمة الاجتماعية على تطوير أساليب التدخل المفي، لتحقيق أفضل النتائج في الممارسة المهنية، ولقد ساعدت الرعاية الاجتماعية في تلبية احتياجات السجناء داخل السجون- رجالاً ونساءً- وذلك على أيدي المتخصصين في هذا المجال، الذين يكونون المحطة الأولى في استقبالهم، ثم دراسة مشكلاتهم، ومساعدتهم في تلبية احتياجاتهم، ومساعدة أسرهم، وإكتشاف قدرتهم وإمكاناتهم. (العتبي: أ، 2015)

#### الخدمة الاجتماعية وطرقها في ميدان المؤسسات الإصلاحية:

إن الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية بمفهومها المعاصر- كمهنة متخصصة لها أساليبها العلمية- ونظرًا لأهمية الدور المهني الذي تؤديه الخدمة الاجتماعية في رعاية المسجونين؛ فقد حددت اللائحة الداخلية للسجون طبيعة الجهود المهنية التي يجب على الأخصائي القيام بها مع النزلاء، والمتمثلة في طرقها الثلاث: خدمة الفرد، وخدمة الجماعة، وخدمة المجتمع، وتنظيم المجتمع. أو من خلال الممارسة العامة مع الأفراد والأسر والمجموعات والمجتمعات والمؤسسات. فمن خلال المؤسسات الاجتماعية والأدوار المناطة بها تجاه أفراد المجتمع، يسعى التدخل المهني في مجال رعاية السجناء المفرج عنهم وأسرهم إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، هي: تهيئة السجين للعودة إلى مجتمعه بعد عزله عنه، ومساعدته على الاندماج مجدداً فيه، والتعرف إلى أهم المشاكل والصعوبات التي تواجهه وأسرته وتحول دون استفادتهم من برامج الرعاية اللاحقة.

#### الأدوار المهنية للأخصائية الاجتماعية في السجون:

يستلزم قيام الأخصائية الاجتماعية بمسؤولياتها المهنية أن تقوم بتأدية مجموعة من الأدوار التي يرتبط بعضها ببعض؛ بحيث تبرز في شكل دور مهني متكملاً، ومنها دور الخبرير والمدافع والمعالج والمنسق وال وسيط والمقوم ودور المخطط

كما أشار إلى ذلك العديد من الباحثين (أبو المعاطي، 2005؛ الغامدي، 2009؛ الغرابية، 2011؛ العواجي، 1993).

وببناء على ماسبق من الأدوار التي تقوم بها الخدمة الاجتماعية عند العمل مع الأفراد والمجموعات والمجتمعات يوضح أهمية هذه القضية التي تناقشها هذه الدراسة. كما أن نظرية الدور تؤكد على هذه المفاهيم وتساهم في معالجة الكثير من الصعوبات في مثل هذه الحالات الاجتماعية التي تحتاج إلى تدخل لتحسين جودة الحياة للمفرج عنهم. كما يتضح أن الأدوار الخاصة بالمفرج عنها وأسرتها والأخصائيات الاجتماعيات العاملات مهمهم يمثل قاعدة مهمة في تقبل الأسرة للمفرج عنها من عدمه وهذا لا يمكن أن يتم إلا بمعرفة الأدوار المتوقعة والعقبات التي تواجه المفرج عنها وأسرتها في ذات الوقت من أجل تحسين عملية تقبل الأسرة للمفرج عنها وتسهيل مهمة الاندماج مع أسرتها ورجوعها لممارسة حياتها بشكل طبيعي.

#### النظريات المفسرة لموضوع الدراسة

- نظرية الدعم الاجتماعي
- تتجذر نظرية الدعم الاجتماعي بشكل أساسي في الأفكار التي قدمتها مدرسة شيكاغو، استناداً إلى كيف يمكن للشبكات المنظمة للعلاقات الإنسانية أن تساعد الناس في تلبية الاحتياجات التعبيرية والفعالة التي تمنع الجريمة، كما أنها تحد من العمل في علم اجتماع الأمراض العقلية، الذي تظهر نتائجه أن الدعم الاجتماعي يخفف من آثار الضغوط على المرض النفسي (Colvin, Cullen, & Vander Ven, 2002).
- الموضوع الرئيسي لنظرية الدعم الاجتماعي واضح و مباشر: تقديم الدعم الاجتماعي يقلل من الجريمة والسلوك المنحرف، يؤكد كولين (Cullen, 1994) على أن مفهوم الدعم الاجتماعي يجب أن يتركز في العدالة الجنائية، وعلم الجريمة؛ لأنه قد يلعب دوراً مهماً ليس فقط في الحد من الجريمة والسلوك المنحرف؛ بل في الإيذاء والخوف من الجريمة والعود إلى الجريمة.
- وفقاً لنظرية الدعم الاجتماعي، فإن المجتمعات الأقل دعماً أو التي لديها هيكل أقل دعماً في برامج الرعاية الاجتماعية، والرعاية الصحية، ومؤسسات التعليم، سيكون لديها معدلات أعلى من الجريمة، في حين أن معظم الأبحاث قد عززت فكرة أن التفعيل الأولي للدعم الاجتماعي يعتمد على تقديم المساعدة الاقتصادية، فقد حدث التقسيم الرئيسي في الديناميكية بين المصادر العامة والخاصة لهذا الدعم، أي الرعاية الاجتماعية مقابل

## المساهمات الخيرية(Orrick, Worrall, Morris, Piquero, Bales &amp; Wang, 2011)

- ويوجد نموذجين لتفسير أثر الدعم الاجتماعي على حياة الأفراد وهما نموذج الآخر المباشر أو الرئيسي الذي يشير إلى أن الدعم الاجتماعي يؤدي إلى رفاه الشخص سواءً كان يعاني من ضغوط الحياتية أم لا، ويرى هذا النموذج أن الرفاه الاجتماعي مرتبط باندماج الشخص بالمجتمع وبشبكة واسعة من العلاقات الاجتماعية، أما النموذج الثاني وهو نموذج الصد أو الحجز: فيرى أن الدعم الاجتماعي يؤدي إلى رفاهية الشخص الذي يعاني من ضغوط الحياة فقط، أي أن الدعم الاجتماعي يحمي أو يصد الآثار السلبية للأحداث الحياتية (الوريكات، 2013).
- وتصف مقالة شوهي وكولين ولی إلى أن قيمة الدعم الاجتماعي كمفهوم تنظيمي لمسار الحياة تظهر من خلال أربعة مسارات مختلفة من خلالها تكون الدعم الاجتماعي مهمة للكف عن العود إلى الجريمة وهي كما يأتي:
  - أولاً: الدعم الاجتماعي: هو جزء أساسي من الروابط الاجتماعية للبالغين التي تعمل كموارد تجعل التغيير ممكناً في حياة الأفراد.
  - ثانياً: يمكن للدعم الاجتماعي أن يعزز ويساعد على استدامة التحول المعرفي الذي يشجع على الابتعاد.
  - ثالثاً: تكون التدخلات الدعم اجتماعية مجهزة بشكل أفضل لتعزيز الكف عن العود إلى الجريمة، في حين أن التدخلات الموجهة للعقاب (تلك التي تفتقر إلى الدعم الاجتماعي وتقوضه) هي تدخلات إجرامية.
  - رابعاً: يمكن للدعم الاجتماعي أن يساعد السجناء السابقين على التغلب على الضغوطات العديدة التي يواجهونها عند إطلاق سراحهم والمساهمة في استدامة كفاحهم (Chouhy, Cullen & Lee, 2020).

## نظيرية التبادل الاجتماعي

- يعتبر كل من تايبوت وكيلي (Thibaut & Kelly) من رواد هذه النظرية حيث تم العمل عليها في عام 1959 ، ويفسرون العلاقات الاجتماعية على أنها تبادل للمصالح والفوائد، وتوضح أن الأفراد المرتبطين بعلاقات متبادلة ومشتركة تقدم لهم منفعة وفائدة، ويتلقى بالمقابل الفرد الآخر فائدة ومنفعة، أي أنها تبادلية بين الطرفين، يتعهد الطرف الأول والثاني بالمنفعة المتبادلة، وأي خلل بين الطرفين يؤدي إلى ردود أفعال سلبية (قونون، 2013).
- ونظيرية التبادل الاجتماعي من أكثر النماذج المفاهيمية تأثيراً لفهم السلوك في مكان ما، على الرغم من ظهور وجهات نظر مختلفة للتباين الاجتماعي، يتفق المنظرون على أن التبادل الاجتماعي يتضمن سلسلة من التفاعلات التي تولد الالتزامات، يُنظر إلى هذه التفاعلات عادةً على أنها مترابطة ومتوقفة على تصرفات شخص آخر، تؤكد النظرية أيضًا على أن هذه المعاملات المترابطة لديها القدرة على إنشاء علاقات عالية الجودة تحدث فقط في ظل ظروف معينة (Cropanzano & Mitchell, 2005).

## نظيرية التضامن الاجتماعي

- يعد رائد هذه النظرية العالم الفرنسي أميل دوركايم Durkheim، وتهتم هذه النظرية بالعلاقات القائمة بين الفرد والنظام الأخلاقي القائم في المجتمع، فالالتزام بالمعايير والقوانين هو ناتج عن التزام الفرد بقيم ومعايير وقوانين المجتمع، وأن الجريمة والانحراف ناتجة عن تفكك وضعف هذه الروابط، ورأى دور كرايم أن سلوك الإنسان ينظم من خلال البناء المعياري للمجتمع والتضامن الاجتماعي الذي يدعم ذلك، وأن المساندة الاجتماعية تتحقق من خلال علاقات التضامن الاجتماعي والنظام الأخلاقي في المجتمع (الوريكات، 2013).
- يشير التضامن بمعانيه الوصفية المختلفة اليوم إلى نوع من الاتصال بأشخاص آخرين، بأعضاء آخرين في مجموعة كبيرة كانت أم صغيرة، قد يصف المرء أيضًا العديد من الظواهر الدقيقة مثل الأفعال والد الواقع والما واقف على أنها أكثر أو أقل تضامنًا، ويمكن استخدام التضامن لوصف وشرح النظام الطبيعي والتكميل الاجتماعي المعياري في المجتمعات، على عكس الفوضى والصراع وعلى عكس النظام القائم على الإكراه أو تعظيم المصلحة الذاتية، ولكن يمكن استخدامه أيضًا للإشارة إلى الحركات الاجتماعية الثورية النقدية التي تنتقد النظام الطبيعي والظلم السائد، وقد يسود التضامن مجتمعات صغيرة أو حركات سياسية قتالية أو في مجتمعات بأكملها حتى البشرية جموعه حسب البعض (Laitinen & Pessi, 2014).
- كمفهوم معياري استخدام التضامن في معاني أوسع وأضيق، وقد اعتقد الفيلسوف الاجتماعي الأمريكي ريتشارد رورتي (1989) أن التضامن يغطي كل الفكر والعمل الاجتماعي الإيجابي، نظرًا لأن التضامن غالباً ما يعتمد على تفكيرنا، فيمكن فصله ليس فقط عن مناهضة الذات الاجتماعية، ولكن أيضًا عن المركبة أحادية الجانب مثل الإيثار أو التعاطف أو الرعاية، بينما يركز هؤلاء على رفاهية الآخر أو أنت، فإن هدف الاهتمام من التضامن يمكن أن يكون نحن معًا، يمكن فصل التضامن عن هذه الأساليب في هذا التضامن بافتراض المعاملة بالمثل وربما عضوية المجموعة المشتركة والسلوك وفقًا لمعايير مجموعة معينة، وفي هذا الصدد يرتبط التضامن بمبادئ الصدقة أو الأخوة الوطنية أو الأخوة (Rorty & Richard, 1989).
- إن نظيرية التضامن لدوركايم تم تقديمها في عمله الكلاسيكي تقسيم العمل في المجتمع هي كما يلي:
  - تشير جميع المجتمعات بالضرورة إلى شكل ودرجة من تضامن المجموعة الاجتماعية، أو بعبارة أخرى التماسك بين الأفراد والمجموعة في المجتمع.

- 2 التماسك بين الأفراد، وكذلك بين الأفراد وجماعة المجتمع في المجتمعات المجزأة القديمة، والتي هي متجانسة وغير متمايزة.
- 3 يوجد تضامن ميكانيكي في المجتمعات المجزأة القديمة التي تكون متجانسة وغير متمايزة.
- 4 يوجد تضامن ميكانيكي أو تضامن بأوجه التشابه في هذا النوع من التضامن يكون في نفس الوقت ونوع المجتمع، بحيث يتحلل الوعي الفردي في الوعي الجماعي أو المشترك وهذا يعني مجموعة المعتقدات والمشاعر المشتركة لأفراد المجتمع (Gofman, 2014).
- في المجتمعات المنظمة يقوم التضامن على استقلالية الأفراد وتقسيم الوظائف والترابط الوظيفي والتبادل المتبادل، وهذا هو التضامن العضوي أو التضامن من خلال الاختلافات، وفي المجتمعات التي يسود فيها هذا النوع من التضامن، لا يختفي الوعي الجماعي والتضامن الميكانيكي معاً، على الرغم من أنه يخضع لبعض التغييرات، ويصبح أكثر عمومية وأكثر غموضاً وبالتالي يعمل بشكل أكثر محدودية، وإن كان مجالاً مهماً للغاية، وهو في الواقع مركز للمجتمع (Prosser, 2006).
- لا يكتفي دوركهايم بتحليل نظري لنوعي التضامن؛ لكنه يحاول إيجاد مؤشرات تجريبية يمكن من خلالها الكشف عنهما على هذا النحو، فإنه يعتبر القاعدة القانونية، ويعزز بين نوعين منها، تلك التي تفرض عقوبات قمعية تكون من العقاب على انتهك القواعد، وتلك التي تفرض عقوبات إعادة، والتي تطالب الجاني بإعادة الأمر المنهك، وتعتبر هيمنت الأعراف السابقة على مجتمع ما، فإن هذا ناتج عن الحجم الكبير والكثافة واليقين لحالات الوعي الجماعي والمشاعر الجماعية القوية، التي يتم التعبير عنها في أغلب القوانين الجنائية، أو وجودها العام وهذا يشير إلى انتشار التضامن الميكانيكي (Gofman, 2014).
- **نظريّة رأس المال الاجتماعي**
- يميز بوتنام وليوناردي ونانيقي بين نوعين من رأس المال الاجتماعي: رأس المال المترابط ورأس المال التجسيري، يحدث رأس المال المترابط عندما تتوصل اجتماعياً مع أشخاص يماثلونك في العمر والدين وما إلى ذلك من أبعاد مترابطة، والتجسيري هو ما تفعله عند تكوين صداقات مع أشخاص ليسوا مثلك على سبيل المثال بين الأجيال، هذان النوعان من رأس المال الاجتماعية، الترابط والتواصل يقوى كل منهما الآخر (Putnam, Leonardi & Nanetti, 1994).
- يصف كولمان (Coleman, 2003) رأس المال الاجتماعي بأنه دعم يسهل عمل الفرد أو الجماعة الناتج عن شبكات العلاقات من خلال المعاملة بالمثل والثقة والأعراف الاجتماعية اعتماداً كلياً على الأفراد، وهذا يعني أنه يمكن للفرد استخدام هذه الموارد المضمنة عند الحاجة، وبالتالي فإن رأس المال الاجتماعي متصل في بنية العلاقات بين الأفراد.
- **نظريّة الثقافية الفرعية**
- تتبّع النظريّة الثقافية الفرعية من أصل غربي فريد لأكثر من نصف قرن، أثّرت نظريّة الثقافة الفرعية بشكل متزايد في دراسة جرائم الشباب وبذلك تكون قد طورت موجتين على جانبي الأطلسي، تيار أمريكي ليبرالي أو بنوي وظيفي في الخمسينيات والستينيات، ونسخة ماركسيّة بريطانية من أواخر السبعينيات، بدأ الأول في مدرسة شيكاغو في حين أن الآخر نشأ من مركز بمنفيهام للدراسات الثقافية المعاصرة جامعة برمفهام (Nwalozie, 2015).
- استخدمت مدرسة شيكاغو لأول مرة مفهوم الثقافة الفرعية في تفسيرهم للانحراف، وترتبط هذه النظريّة بكل من كوهين عام (1955)، وميلر عام (1958)، كلوارد وأوهلين عام (1960)، أما كوهن فقد استخدم هذا المفهوم في كتابه الأول: ثقافة العصابة الجانحون، وقد أشار من خلاله بأن مجموعة كبيرة من المراهقين الذكور قد طوروا ثقافة مع معايرها وقيمها وتوقعاتها المخالفة للثقافة السائدة، ظهرت هذه الثقافة الفرعية عندما كافح الشباب من الأسر ذات الوضع الاجتماعي والاقتصادي المنخفض لتحقيق النجاح، عند مقارنتهم بالشباب من مجتمع الطبقة الوسطى، فإن أولئك الذين ينتمون إلى الطبقة الدنيا لديهم خلفيات أكاديمية محرومة، أدت قدرتهم على تحقيق النجاح إلى انحرافهم في ثقافة فرعية مكنتهم من تحقيق النجاح وتعزيز المكانة (Jenks, 2004).
- طور ميلر عمل كوهين من خلال تحديد ما يشير إليه على أنه اهتمامات محورية لثقافة الطبقة الدنيا، يستخدم الاهتمامات المحورية في الإشارة إلى القيمة وهي تشمل: المتابعة، والصلابة، والذكاء، والإثارة، والقدرة، والاستقلالية، واعتبر الاهتمامات المحورية هي انعكاس لتقالييد العمل بدلاً من إحباطات الطبقة العاملة، وأشار بأن الشيء الملائم هو أن أعضاء الثقافة الفرعية يتواافقون مع نظام القيم المميزة لثقافة الطبقة العاملة الخاصة بهم، هذا يعني أن ظروف الناس في الحياة قد تدفعهم إلى اعتماد تدابير أو أنماط سلوك معينة، والتي قد تكون مفيدة أو لا (Nwalozie, 2015).
- تؤكد النظريّة أن أعضاء المجتمع يتشاركون في نظام قيم عام، يتم من خلاله التأكيد على بعض القيم دون غيرها، كما أن القيم العامة تؤكد على الأهداف التي ينجم عنها الحصول على مكانة، وتصبح هذه المكانة تصرفاً عاماً مقبولاً، وفرصة الوصول للأهداف متاحة في الغالب للطبقة الوسطى أكثر من الطبقات الدنيا، وتوضح النظريّة أن المؤسسات الاجتماعيّة تعكس أهداف قيم الطبقة الوسطى ووتخذها وسيلة لتقييم من يأتي إلى التواصل مع المؤسسة (البداية والخطار والحسن والخريشه، 2013).

### • الدراسات السابقة

تناولت الدراسات السابقة موضوع المسجونين وتقبل المجتمع للمفوج عنهم من زوايا متعددة. في دراسة القحطاني، (2009) حول "تقييم دور الخدمة الاجتماعية في المؤسسات الإصلاحية من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين والتزلاء". استخدم الباحث المنهج الوصفي من خلال المسح الاجتماعي، واستعan بأداة الاستبيان؛ لجمع البيانات من عينة الدراسة، التي بلغت (12) أخصائيًا اجتماعيًّا، و(20) حدثًا. أظهرت نتائج الدراسة أن أهم الخدمات الاجتماعية المقدمة للتزلاء: تنظيم اتصالات التزيل مع مجتمعه، وأسرته، الأخذ بكافة الإجراءات الكفيلة بسلامة صحة التزيل، إلخاق التزيل بمهنة، إتاحة الفرصة للتزليل لمواصلة دراسته، وإشغال وقت فراغ التزيل، وتمثلت أهم ممارسات الأخصائي الاجتماعي لهام الخدمة الاجتماعية وبرامجهما في المؤسسات الإصلاحية في: استقبال التزيل، وإزالة شعوره بالخوف من السجن، ومساعدة التزيل على تغيير اتجاهاته، وحل مشكلاته، كذلك أظهرت النتائج أن التزلاء يشعرون بأن برامج الخدمة الاجتماعية لهم غير جيدة. كذلك تواجه الخدمة الاجتماعية في المؤسسات الإصلاحية بعض المعوقات؛ من أهمها: عدم وضوح الإجراءات المتعلقة ببرامج الخدمة الاجتماعية، عدم ارتباط البرامج بواقع الحياة.

أما في دراسة المطيري، (2014) حول "دور الأخصائي الاجتماعي في معالجة المشكلات غير الأخلاقية لدى نزلاء المؤسسات الإصلاحية". واعتمدت الباحثة في دراستها على المنهج الوصفي المسحي، واستخدمت أداة الاستبيان على مجتمع الدراسة البالغ (14) أخصائية اجتماعية، و(52) نزيلة. توصلت الدراسة إلى أن انتشار الألفاظ النابية بشكل صريح بين النزلاء من أهم المشكلات غير الأخلاقية الموجودة في المؤسسات الإصلاحية، وخلصت الدراسة إلى أن اهتمام الأخصائية الاجتماعية بمتابعة مشكلات النزلاء غير الأخلاقية من أبرز أدوار الأخصائية الاجتماعية في تشخيص المشكلات غير الأخلاقية لدى نزلاء المؤسسات الإصلاحية، وأيضاً بينت الدراسة أن إرساء مفاهيم القيم من خلال برامج ثقافية متنوعة من أهم طرق علاج المشكلات غير الأخلاقية لدى نزلاء المؤسسات الإصلاحية، وتوصلت إلى أن نقص خبرة الأخصائيين الاجتماعيين من حيث أبرز المعوقات التي تواجههم. كما تناولت دراسة الناصر، (2015): "المشكلات الاجتماعية لنزلاء سجن النساء وأساليب الخدمة الاجتماعية في مواجهتها". واستخدمت أداة الاستبيان، ودليل المقابلة؛ لجمع البيانات من مجتمع الدراسة، والبالغ عدده (18) أخصائية اجتماعية، و(65) نزيلة. توصلت نتائج الدراسة إلى أن أبرز المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها السجينات هي المشكلات التعليمية، ومشكلة وقت الفراغ، وصعوبة إصالة شکواهن للمسؤولين في السجن، وبيئة السجن السيئة، ورداءة التكيف والتهوية، كذلك أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى فاعلية أداء الخدمة الاجتماعية في مواجهة المشكلات الاجتماعية للسجينات كان ضعيفًا، كذلك أكثر النماذج العلاجية المستخدمة من قبل الأخصائيات الاجتماعيات لمواجهة المشكلات الاجتماعية للسجينات هي العلاج الروحي، وأن أهم المهارات التي ينبغي توافرها لدى الأخصائية الاجتماعية للتعامل مع المشكلات الاجتماعية: مهارة إنشاء علاقة مهنية إيجابية، تقدير مشاعر السجين، وغبلة الجانب الأمي على الجانب الاجتماعي.

وفي دراسة شلبي، (2014) التي كانت قريبة جداً من موضوع الدراسة الحالية، وهي بعنوان "دور الوصم الاجتماعي في الاستجابات السلبية للأسرة السعودية تجاه المفوج عنهم". واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي المسيحي باستخدام طريقة المسح، واعتمدت في جمع البيانات على أداة الاستبيان من مجتمع البحث الذي بلغ (80) نزيلة. أظهرت نتائج الدراسة أيضًا أن أفراد عينته الدراسة موافقون على مظاهر رفض الأسرة للتعامل مع ابنتها السجينه، ومن أهم هذه المظاهر: (يرفض أبي عودتي إلى البيت بأي شكل من الأشكال، يرفض ابني عيشي معه في نفس المنزل إذا خرجت من السجن، ترفض أمي التعامل معى تماماً بعد خروجي من السجن)، وبينت نتائج الدراسة أن أفراد العينة موافقون على الآثار والتائج المترتبة على الوصم، ومن أهم العبارات التي حصلت على أعلى نسبة موافقة في هذا المحور: (كلما تذكرت موقف والدي شعرت بالاضطراب الشديد، والخوف على مستقبلي، وألْجأَ إِلَى اللَّهِ؛ لِتَغْيِيرِ رَأِيهِ).

بالإضافة إلى دراسة العتيبي: (2015) والتي كانت كذلك قريبة من موضوع الدراسة الحالية حول "أوضاع المروضات من أسرهن بعد انقضاء مدة محكومياتهن". اعتمدت الباحثة على منهج المسح الاجتماعي الشامل، ومنهج دراسة الحال، وقد بلغ حجم عينة الدراسة (40) نزيلة، و(110) عاملات في المؤسسات الإصلاحية، والدور الإيوائية، وتم أخذ البيانات من مجتمع الدراسة باستخدام أداة الملاحظة، والمقابلة، والاستبيان. توصلت نتائج الدراسة إلى أن غالبية النزلاء المروضات تتراوح أعمارهن بين العشرين والثلاثين عامًّا، وأن غالبيتهن لا يعملن، بينما بلغت نسبة الحالات على الشهادة المتوسطة، وعدد قليل منهن جامعيات، وأشارت النتائج إلى أن غالبيتهن لم يسبق لهن الزواج؛ كما أظهرت الدراسة أن غالبية الحالات تنتمي إلى أسر منخفضة الدخ، وأن أكثر من نصف النزلاء المروضات من قبل الأهل يعاني من التفكك الأسري وكان من أهم أسباب العودة رد فعل الأهل بعد الإفراج عن النزلاء، والمتمثلة في العنف اللغطي، والجسدي، والمهدد بالقتل، أو تزويجهن من أي شخص. توصلت نتائج الدراسة إلى وجود عدد من النزلاء هن من يرفضن الخروج مع الأهل بنسبة 35%， وفي المقابل هناك 75% من يرفضن أهاليهن استلامهن بعد انقضاء فترة العقوبة. أظهرت نتائج الدراسة أن الرفض الأسري للنزلاء -بوجه عام- يكون غالباً من أول فعل انحرافي، أو إجرامي، وحسب نوع الجريمة، وتأتي قضايا الهروب والتغييب في المرتبة الأولى من أسباب رفض الأهل للنزلاء، ثم الرفض بسبب وجود مشكلات مسبقة مع الأهل، ثم الرفض بسبب تكرار دخول النزلاء السجن.

وكذلك دراسة الشمري، (2018) التي كانت ذات صلة بالدراسة الحالية من حيث "مشكلات السجينات المفوج عنهم ودور الخدمة الاجتماعية في مواجهتها". واستخدمت الباحثة منهج المسح الاجتماعي بأسلوب الحصر الشامل لعينة الدراسة، واستعانت بأداة الاستبيان؛ لجمع بيانات مجتمع

الدراسة البالغ عدده (16) أخصائية اجتماعية، و(45) سجينه مفرجاً عنهم. أظهرت النتائج أن هناك رضى سائداً من قبل السجينات المفرج عنهم بالدور الذي تقوم به الأخصائية الاجتماعية في مواجهة تلك المشكلات، والتغلب عليها، كذلك أوضحت نتائج الدراسة أن هناك معوقات تحول دون قيام الأخصائيات الاجتماعيات بدورهن، مثل ضعف الربط بين برامج التدريب المعمول بها داخل السجون، واحتياج سوق العمل، وصعوبة اقتناع القطاع الخاص بأهمية احتواء السجينات بعد الإفراج عنهم، وعدم تجاوب السجينات مع الأخصائيات الاجتماعيات.

وفي دراسة حسني (2022) التي تناولت الموضوع من زاوية أخرى حول "استخدام الجمعيات الأهلية لبرنامج التأهيل المركز على المجتمع في مواجهة مشكلات الغرامات المفرج عنهم". حيث استخدمت الباحثة منهج المسح الاجتماعي بنوعيه الشامل للأخصائيين الاجتماعيين والعاملين بأحد الجمعيات في مصر 44 مفردة وتم استخدام الاستبيان لجمع البيانات والمسح الاجتماعي بالعينة للغرامات المفرج عنهم وعدهن 59 مفردة وتم استخدام الاستبار للغرامات. توصلت إلى أن من أكبر المشكلات الاجتماعية التي تواجه السجينات المفرج عنهم هي مشكلة الشعور بالذنب تجاه الأسرة والخجل منها، وكذلك ضعف القدرة على إقامة علاقات اجتماعية مع الجيران والاصدقاء. وعدم الشعور بالثقة في النفس عند التعامل مع الآخرين والانسحاب من المشاركات الاجتماعية، وكذلك وجدت أن مستوى استخدام برنامج التأهيل المركز على المجتمع في مواجهة مشكلاتهم متراجع أيضاً. وكذلك دراسة عبيدي، وعاشروي، (2022) التي تناولت زاوية أخرى حول الموضوع وكانت بعنوان: "الجاهزية النفس اجتماعية لاحتواء المنسجون المفرج عنه- من وجهة نظر عمال المصالح الخارجية لإدارة السجون". وقد استخدمت الباحثتان المنهج الوصفي التحليلي باعتماد تحليل المضمون لبعض المقابلات شبه الموجهة وعددهم ثمانية مشاركين. توصلت دراستهما إلى أن المنسجون يخرج إلى المجتمع مستعداً للانخراط مجدداً في الحياة لكن الأسرة والمجتمع غير مستعدان لاحتواه مما يؤدي إلى فشل عملية الدمج الاجتماعي، كما يمكن أنه يجد صعوبات في التعامل مع أسرته وأقربائه؛ لأنهم ينظرون إليه على أنه السبب في النظرة السلبية لآخرين لهم، وأنه سبب فقدانهم لمكانهم الاجتماعية، فيشعر بفقدان الحب من أقرب الناس إليه مما يولد لديه عداء اجتماعياً يجره إلى العودة إلى المؤسسة العقابية نتيجة رفضه وعدم تقبله. ووفقاً لهذه النتائج من أهم توصياتهما وضع وحدة للهيئة قبل وبعد الخروج.

### الدراسات الأجنبية

- وأجرى كارافاكا سانشيز وفيرن وفيديوفيتش وفون (Caravaca-Sánchez, Fearn, Vidovic & Vaughn, 2019) دراسة بعنوان (السجينات في إسبانيا: تجارب الطفولة المعاكسة والحالات العاطفية السلبية والمساندة الاجتماعية) هدفت الدراسة إلى البحث في مدى انتشار وحجم الارتباطات بين تجارب الطفولة المعاكسة أثناء الطفولة والمساندة الاجتماعية والحالات العاطفية السلبية (أي القلق والاكتئاب والتوتر)، وتكونت عينة الدراسة (174) من النساء السجينات، وأظهرت الأسئلة الاستطلاع عن معلومات حول الإيذاء العاطفي والجسدي والجنسى لهؤلاء النساء أثناء الطفولة بالإضافة إلى مستويات المساندة الاجتماعية والصحة العقلية المبلغ عنها ذاتياً، وأشارت الدراسة إلى أن السجينات اللائي أبلغن عن حدوث تجارب الطفولة المعاكسة أبلغن بالمثل عن انخفاض مستويات المساندة الاجتماعية ومستويات أعلى من الاكتئاب والقلق والتوتر مقارنة بالزنديقات غير الضحية.
- وأجرى دادي وداتشو وطارق وعادات و ديميسى (Dadi, Datchew, Tariku, Habitu & Demissie, 2019) دراسة بعنوان (حالة المساندة الاجتماعية المتصور والعوامل المرتبطة بها بين سجينات السجون في شمال غرب أمهارا، إثيوبيا)، هدفت الدراسة إلى تحديد مستوى المساندة الاجتماعية والعوامل المرتبطة في مؤسسات السجون المختارة في منطقة أمهارا إثيوبيا، وتكونت عينة الدراسة (662) من نزلاء السجون سجنوا في المؤسسات الإصلاحية الموجودة في شمال غرب أمهارا، وأظهرت النتائج أن المساندة الاجتماعية أعلى بين هؤلاء الأسرى المتعلمين والريفيين، وأظهرت النتائج أنه أقل بين السجناء والأسرى المسيحيين غير الأرثوذكسيين الذين تعرضوا للتمييز.
- وأجرى سيليجا وسافوندراياناغام وأورانج وكلوسك (Sibalija, Savundranayagam, Orange & Kloseck, 2020) دراسة بعنوان (المساندة الاجتماعية والمشاركة الاجتماعية والاكتئاب بين مقدمي الرعاية وغير مقدمي الرعاية في كندا: منظور صحة السكان)، وهدفت الدراسة إلى معرفة العلاقات بين المساندة الاجتماعية والمشاركة الاجتماعية والاكتئاب لدى مقدمي الرعاية وغير مقدمي الرعاية، وتكونت عينة الدراسة (6674) من مقدمين الرعاية، وأظهرت النتائج أن المستوى المرتفع من المساندة الاجتماعية والمشاركة الاجتماعية يؤدي لانخفاض درجات الاكتئاب، وأظهرت النتائج أن المشاركة الاجتماعية متوضطة بين حالة مقدم الرعاية والاكتئاب، وأظهرت النتائج أن مقدمي الرعاية أبلغوا عن مستويات أعلى بشكل ملحوظ من الدعم العاطفي والدعم العاطفي / المعمولاني والتفاعل الاجتماعي الإيجابي والمشاركة الاجتماعية من غير مقدمي الرعاية، لم يكن هناك اختلاف بين المجموعة في درجات الاكتئاب.
- واجرى ريتشي وبونر وينتبرون وينستوك زلوتنيك وجونسون (Richie, Bonner, Wittenborn, Weinstock, Zlotnick & Johnson, 2021) دراسة بعنوان (المساندة الاجتماعية والتفكير الانتحاري بين السجناء المصاين باضطراب اكتئابي كبير) وهدفت الدراسة إلى معرفة تأثير المساندة الاجتماعية على التفكير الانتحاري لدى السجناء المصاين باضطراب اكتئابي كبير مع مراعاة عوامل الخطير الديموغرافية والجنانية والإكلينيكية، وتكونت عينة الدراسة من (169) سجينًا، وأظهرت النتائج وجود تأثير للمساندة الاجتماعية بانخفاض احتمالية وجود أفكار انتحارية، وأظهرت النتائج

أنه حتى في وجود عوامل الخطر الكبيرة لظاهرة الانتهارية تبقى المساندة الاجتماعية مؤشرًا قوياً، مما يشير إلى أهمية تعزيز الدعم الاجتماعي في البيئات الإصلاحية.

#### • التعمق على الدراسات السابقة:

- من خلال استعراض الدراسات السابقة، لاحظ الباحثين ما يلي:
- أن هناك معوقات تواجه الأخصائي الاجتماعي، سواء من جانب المؤسسة الإصلاحية، أو معوقات خاصة بالسجناء، أو المجتمع، أو الأخصائي الاجتماعي نفسه مثل دراسة القحطاني (2009) والمطيري (2014).
  - وتفق الدراسة الحالية مع هذه الدراسات السابقة في أن كلاً منها يساهم في التعرف إلى أهمية وجود الأخصائي الاجتماعي داخل السجون، وأثره، وإن اختللت مواضيع الدراسة. ودراسة الشمري (2018) هي من أقرب الدراسات للدراسة الحالية من حيث الحديث حول دور الأخصائيين الاجتماعيين مع المفروج عنهم.
  - كذلك اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في المنهج المستخدم؛ وهو المسح الاجتماعي، وهو نفس المنهج الذي اتبعته غالبية الدراسات. كما اعتمدت الدراسة الحالية على الاستبيان كأداة لجمع البيانات من مجتمع الدراسة، وهو ما استخدمته باقي الدراسات السابقة. ورغم أوجه التشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة، إلا أن هناك مظاهر اختلاف تمثلت في اختلاف الدراسة الحالية مع دراسة المطيري (2014)، ودراسة القحطاني (2009)، ودراسة الناصر (2015) فيما يتعلق بمجتمع الدراسة، حيث شملت هذه الدراسات في مجتمع البحث الأخصائيات الاجتماعيات، والتزيلات، حيث شملت بعض الدراسات في مجتمع البحث التزلاء فقط. بينما شملت هذه الدراسة الأخصائيات الاجتماعيات العاملات في السجون فقط دون السجينات. كذلك اختللت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في الحدود الزمنية والمكانية، فالدراسة الحالية أُجريت في فترة زمنية ومنطقة جغرافية تختلف عن الدراسات السابقة.
  - بالنسبة للدراسات السابقة الخاصة بمشكلة رفض الأسرة السجينية المفروج عنها، تشابهت الدراسة الحالية مع بعض محاور وأهداف تلك الدراسات، مثل دراسة (شلي، 2014) التي هدفت التعرف إلى موقف الأسرة من المفروج عنهم. بينما تشابهت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة أيضًا في استخدام منهج المسح الاجتماعي، وأداة الاستبيان؛ لجمع بيانات مجتمع الدراسة، واحتللت فقط مع دراسة (العيبي: ب، 2015)، في أداة الدراسة التي شملت أداة الاستبيان والملاحظة والمقابلة، وأيضًا منهج دراسة الحال.
- ورغم جميع نقاط الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة، إلا أن الدراسات السابقة أفادت في بناء الفكرة البحثية للدراسة، وأيضًا في تنظيم الإطار النظري، واستخدام المنهج والأداة الأنسب للدراسة.

#### الإجراءات المنهجية للدراسة

منهج الدراسة: يستناداً إلى الأهداف التي سعت الدراسة الحالية لتحقيقها؛ فإن المنهج المستخدم هو منهج المسح الاجتماعي (بأسلوب الحصر الشامل) الذي يعتمد على دراسة الأوضاع الراهنة للظواهر من حيث خصائصها، وأشكالها، والعوامل المؤثرة عليها بطريقة كمية، أو كيفية في مدد زمنية، وأيضاً التعرف إلى العلاقات بين المتغيرات التي تؤثر في الظاهرة، والتنبؤ بحدها، ونتائجها.

مجتمع وعينة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة الحالية من الأخصائيات الاجتماعيات العاملات في سجون المملكة العربية السعودية؛ في كل من سجن مدينة الرياض، وسجن منطقة مكة المكرمة، وسجن منطقة جدة، وبالبالغ عددهم (45) أخصائية اجتماعية، حيث قام الباحثان بعمل حصر شامل لجميع الأخصائيات العاملات في تلك الإصلاحيات.

أدوات الدراسة: استخدم الباحثين (الاستبيان) كأداة لجمع البيانات؛ بناء على أهداف الدراسة، وأسئلتها، ومنهجها، وطبيعة موضوعها، ونظرًا لاختلاف مجتمع الدراسة، وتنوعه، ونظرًا لملاءمتها للدراسة الحالية؛ ولأنها أفضل الطرائق في جمع البيانات من عينة الدراسة.

تصميم أداة الدراسة "الاستبيان":

بعد مراجعة الباحثين الإطار النظري لمشكلة الدراسة، والرجوع إلى عدة دراسات سابقة متعلقة بمشكلة الدراسة، وتحكيم أداة الدراسة؛ قام الباحثين بتصميم الاستبيان لجمع بيانات ومعلومات أفراد عينة الدراسة، والإجابة عن تساؤلات الدراسة، وتحقيق أهدافها.

#### 2- صدق الظاهري والاتساق الداخلي (الصدق البنائي) وثبات أداة الدراسة:

بعد التأكيد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة بعد تحكيم المحكمين، قام الباحثين بتطبيق حساب معامل الارتباط "Pearson Correlation" لمعرفة الصدق الداخلي للاستبيان؛ حيث تم حساب معامل الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات الاستبيان بالدرجة

الكلية للمحور الذي تنتهي إليه العبارة محفوظاً منه العنصر الذي تنتهي إليه، كما تستخدم الباحثين معامل الفا كرونباخ "Cronbach's Alpha" لقياس ثبات المحاور الرئسية للاستبانة كما هو موضوع في الجداول الآتية: من رقم (6-1):

الجدول (1): يمثل معامل ثبات أداة الدراسة

قيمة معامل الفا كرونباخ	عدد العبارات	محاور الاستبانة
0.446	12	المحور الأول: واقع الدور الفعلى للأخصائية الاجتماعية في التعامل مع أسرة السجينه
0.531	12	المحور الثاني: واقع الدور الفعلى للأخصائية الاجتماعية في التعامل مع السجينه
0.638	8	المحور الثالث: المعوقات المرتبطة بأسرة السجينه
0.862	8	المحور الرابع: المعوقات المرتبطة بالسجينه
0.821	10	المحور الخامس: المعوقات العامة التي تحد من فاعلية دور الأخصائية الاجتماعية في التعامل مع السجينه وأسرتها

في جدول رقم (1) قام الباحثين بحساب ثباتات أداة الدراسة عن طريق معادلة الفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)، كما يتضح من الجدول أعلاه عن طريق حساب درجة الثبات الكلي لأداة الدراسة، وكانت النتيجة أن جميع قيم المحاور متوسطة إلى عالية مما يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة جيدة من الثبات يمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة.

#### أساليب المعالجة الإحصائية

- لتحليل البيانات التي تم جمعها تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة، وذلك بعد أن تم ترميز وإدخال البيانات على برنامج تحليل الحزم الإحصائية SPSS. وبعد ذلك تم حساب المقاييس الأخصائية الآتية:
- التكرارات والنسب المئوية، وذلك للتعرف إلى الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة، وتحديد استجابات أفرادها تجاه عبارات المحاور الرئيسية التي تتضمنها أداة الدراسة.
  - "المتوسط الحسابي الموزون" وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد الدراسة على كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة الأساسية، وأيضاً يفيد في ترتيب العبارات حسب أعلى متوسط حسابي موزون.
  - "الانحراف المعياري" وذلك لمعرفة مدى انحراف استجابات أفراد عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات متغير الدراسة، وكل محور من المحاور الرئيسية عن متوسطها الحسابي، (بذلك يوضح الانحراف المعياري التشتت في استجابات أفراد عينة الدراسة، فكلما اقتربت قيمته من الصفر تركزت الاستجابات وانخفض تشتتها بين المقاييس).
  - استخدام معامل (الفا كرونباخ)، للتأكد من ثبات أداة الدراسة، وصلاحيتها للتطبيق.

#### نتائج الدراسة

##### عرض النتائج المتعلقة بوصف خصائص عينة الدراسة:

تتمثل المتغيرات الخاصة بوصف أفراد عينة الدراسة في (العمر، الحالة الاجتماعية، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، عدد سنوات الخبرة، عدد الدورات التدريبية، عدد حالات الرفض الأسري التي تم التعامل معها) ويمكن تحديد هذه الخصائص في الجدول رقم (2) على النحو التالي:

الجدول رقم (2) يبين البيانات الأولية للمبحوثين وفقاً لمجموعة من المتغيرات وهي كما يلى			
الجدول رقم (2-أ) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير العمر			
النسبة المئوية	التكرارات	العبارة	
11.1	5	أقل من 30 سنة	1
60.0	27	من 30 سنة إلى أقل من 40 سنة	2
24.5	11	من 40 سنة إلى أقل من 50 سنة	3
4.4	2	من 50 سنة فأكثر	4

**الجدول رقم (2-ب) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير الحالة الاجتماعية**

النسبة المئوية	النكرارات	العبارة	المجموع
15.7	7	عزباء	1
71.1	32	متزوجة	2
6.6	3	مطلقة	3
6.6	3	أرملة	4
100.0	45	المجموع	

**الجدول رقم (2-ج) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للمؤهل العلمي**

النسبة المئوية	النكرارات	العبارة	
4.5	2	دبلوم	
80	36	بكالوريوس	
13.3	6	ماجستير	
2.2	1	دكتوراه	
100.0	45	المجموع	

**الجدول رقم (2-د) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لعدد سنوات الخبرة بشكل عام وداخل السجن**

النسبة المئوية	النكرار	العبارة	
40	18	أقل من 5 سنوات	1
24.4	11	من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	2
2.3	1	من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	3
33.3	15	من 15 سنة فأكثر	4
100.0	45	المجموع	

**الجدول رقم (2-ه) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير عدد الدورات التدريبية بشكل عام وداخل السجن**

النسبة المئوية	النكرار	العبارة	
13.3	6	دورة واحدة في الخدمة الاجتماعية بشكل عام	1
40.2	18	دورتان في الخدمة الاجتماعية بشكل عام	2
11	5	ثلاث دورات في الخدمة الاجتماعية بشكل عام	3
6.7	3	أربع دورات في الخدمة الاجتماعية بشكل عام	4
20	9	خمس دورات في الخدمة الاجتماعية بشكل عام	5
8.8	4	ست دورات فأكثر في الخدمة الاجتماعية بشكل عام	6
100.0	45	المجموع	

**الجدول رقم (2-و) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير عدد حالات الرفض الأسري التي تم التعامل معها**

النسبة المئوية	النكرارات	العبارة	
8.8	4	لا يوجد	1
13.3	6	حالة واحدة	2
22.2	10	حالتان	3
11.4	5	ثلاث حالات	4
17.7	8	أربع حالات	5
20	9	خمس حالات	6
6.6	3	ست حالات فأكثر	7
100	45	المجموع	

تبين من جدول رقم (2-أ) أن أغلبية أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير العمر من الفئة العمرية (من 30 سنة إلى أقل من 40 سنة) بنسبة (60%) من أفراد عينة الدراسة، يلي ذلك الفئة العمرية (من 40 سنة إلى أقل من 50 سنة) بنسبة (24.4%)، بينما الفئة العمرية من (أقل من 30 سنة) فبنسبة (11.1%) من إجمالي عينة الدراسة، وأخيراً وجد أن (4.4%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة من الفئة العمرية (50 سنة فأكثر).

تبين من جدول رقم (2-ب) في وصف أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير الحالة الاجتماعية أن (المتزوجات) هن أكثر أفراد العينة بنسبة (71.1%) من إجمالي عينة الدراسة، ويعبر ذلك عن استقرار أفراد عينة الدراسة من الأخصائيات الاجتماعيات، ويعني ذلك مدى الاستقرار الأسري لعينة الدراسة، تلها فئة (العزيات) بنسبة (15.7%) من إجمالي عينة الدراسة، وأخيراً فئة (المطلقات والأرامل) بنسبة (6.6%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة.

تبين من جدول رقم (2-ج) أن غالبية أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير التخصص العلمي هن حملة التخصص العملي (خدمة اجتماعية) بنسبة (40.0%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة؛ بينما وجد أن حملة التخصص العلمي (علم اجتماع) بنسبة (37.8%)، وأخيراً حملة التخصص العلمي (علم نفس) بنسبة (22.2%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة.

كما تبين من جدول رقم (2-د) أن أغلبية أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير عدد سنوات الخبرة لديهن خبرة (أقل من 5 سنوات) بنسبة (40%)، وهذا ما يتفق مع المستوى العمري لأفراد عينة الدراسة، تلها نسبة (33.3%) لمستوى الخبرة (15 سنة فأكثر)، ثم نسبة (24.4%) لمستوى الخبرة (من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنة) وأخيراً نسبة (2.3%) لمستوى الخبرة من (10 سنوات إلى أقل من 15 سنة) بشكل عام.

تبين من جدول رقم (2-ه) أن أغلبية أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير عدد الدورات التدريبية في مجال الخدمة الاجتماعية بعدد (دورتين) بنسبة (40.2%)، يليها من لديهن (خمس دورات تدريبية) بنسبة (20%)، وبنسبة (13.3%) من لديهن (دوره تدريبية واحدة)، يليها من لديهن (ثلاث دورات تدريبية) بنسبة (11%)، يليها من لديهن (ست دورات تدريبية) بنسبة (8.8%)، وأخيراً من لديهن (أربع دورات تدريبية) بنسبة (6.7%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة، وتشير هذه النسبة السابقة إلى تفاوت الدورات التدريبية لأفراد عينة الدراسة بعدد لا يقل عن دورتين ويزيد عن ست دورات، مما يدل على حرص أفراد عينة الدراسة على تطوير أنفسهم.

يتضح من جدول رقم (2-و) أن أغلبية أفراد عينة الدراسة حسب متغير عدد حالات الرفض الأسري التي تم التعامل معها هي (الحالات) بنسبة (22.2%)، تلها نسبة (20%)، للتعامل مع (خمس حالات)، وبنسبة (17.7%) للتعامل مع (أربع حالات)، وبنسبة (13.3%) (للتعامل مع حالة واحدة)، وبنسبة (11.4%) (للتعامل مع ثلاثة حالات)، وبنسبة (8.8%) (لعدم التعامل مع ولا حالة رفض أسري)، وبنسبة (6.6%) (للتعامل مع ست حالات وأكثر). وتبين وفقاً للتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي أن الأغلبية حاصلين على درجة (البكالوريوس) بنسبة (80%)، وهذا يعني أن أفراد عينة الدراسة على مستوى جامعي؛ ما يوضح ارتفاع المستوى التعليمي لديهن، و جاءت درجة (الماجستير) بنسبة (13.3%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة، مما يدل أيضاً على اجتهاد بعض أفراد عينة الدراسة في تطوير أنفسهم، وزيادة مراتبهن العلمية، تلها حملة (الدبلوم) بنسبة (4.4%)، وأخيراً حملة الدكتوراه بنسبة (2.2%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة.

#### عرض النتائج المتعلقة بأهداف الدراسة:

##### المحور الأول: التعرف إلى واقع الدور الفعلي للأخصائية الاجتماعية في التعامل مع مشكلة تقبيل السجينه المفرج عنها

الجدول (3): واقع الدور الفعلي للأخصائية الاجتماعية في التعامل مع (أسرة السجينه)

رقم العبرة	العبارة	النسبة	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	درجة الموافقة		النكرار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
						ك	%				
1	أساعد الأسرة في تفهم وضع النزلة	%	43	2	0	%	%	ك	2.95	.841	
			95.6	4.4	0						
8	أحاول تذليل الصعوبات التي يمكن أن تواجهها السجينه مع أسرتها بعد الإفراج عنها.	%	32	4	9	%	%	ك	2.51	.815	
			71.1	8.9	20						
6	أوضح لأسرة السجينه النتائج السلبية جراء استمرار وجودها في السجن	%	33	9	3	%	%	ك	2.66	.603	
			73.3	20	6.7						
9	أتاكد من تقبيل جميع أفراد الأسرة للسجينه بعد خروجها	%	28	8	9	%	%	ك	2.42	.811	
			62.2	17.8	20						

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي		درجة الموافقة			النكرار	العبارة	رقم العبارة
				غير موافق	موافق الى حد ما	موافق			
7	.645	2.64	4	8	33	ك		أكرر النصيحة للأسرة السجينية في عدم التمسك بالعادات والقيم الخاطئة	5
			8.9	17.8	73.3	%			
3	.386	2.82	0	8	37	ك		أقترح على أسرة السجينية حضور برامج تأهيلية لتقبل وضع السجينية	6
			0	17.8	82.2	%			
4	.517	2.77	2	6	37	ك		أوضح للأسرة أهمية مساندتها للسجينية في تعديل سلوكها	7
			4.4	13.3	82.2	%			
3	.441	2.82	1	6	38	ك		أرشد أسرة السجينية لاحتواء السجينية بعد خروجها	8
			2.2	13.3	84.4	%			
5	0.596	2.68	3	8	34	ك		أحرص على الزيارة الميدانية لأسرة السجينية	9
			6.7	17.8	75.6	%			
2	.287	2.91	0	4	41	ك		أوضح للأسرة الآثار السلبية من بقاء السجينية داخل السجن بعد انتهاء مدة محكميتها.	10
			0	8.9	91.1	%			
4	0.559	2.77	3	4	38	ك		أحرص على التواصل بشكل منتظم مع أسرة السجينية	11
			6.7	8.9	84.4	%			
4	.471	2.77	1	8	36	ك		أتعرف على ردة فعل أسرة السجينية تجاه استقبال السجينية بعد انتهاء محكميتها	12
			2.2	17.8	80	%			
2.73							المجموع		

- من جدول رقم (3) جاءت العبارة أساعد الأسرة في تفهم وضع التزيلة" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي 2,95 وبانحراف معياري 84. بين العبارات وعبارة أوضح للأسرة الآثار السلبية من بقاء السجينية داخل السجن بعد انتهاء مدة محكميتها" بالمرتبة الثانية وعبارة "أقترح على أسرة السجينية حضور برامج تأهيلية لتقبل وضع السجينية" وأرشد أسرة السجينية لاحتواء السجينية بعد خروجها" ، بالمرتبة الثالثة" ، و جاءت العبارة أوضح للأسرة أهمية مساندتها للسجينية في تعديل سلوكها" ، بينما عبارة "أحرص على التواصل بشكل منتظم مع أسرة السجينية" ، و "أتعرف على ردة فعل أسرة السجينية تجاه استقبال السجينية بعد انتهاء محكميتها" بالمرتبة الرابعة، تلتها "أحرص على الزيارة الميدانية لأسرة السجينية" بالمرتبة الخامسة، بينما عبارة "أوضح للأسرة السجينية النتائج السلبية جراء استمرار وجودها في السجن" بالمرتبة السادسة، وجاءت العبارة "أكرر النصيحة للأسرة السجينية في عدم التمسك بالعادات والقيم الخاطئة" بالمرتبة السابعة، وجاءت العبارة بالمرتبة السابعة، ثم عبارة "أحاول تذليل الصعوبات التي يمكن أن تواجهها السجينية مع أسرتها بعد الإفراج عنها" بالمرتبة الثامنة، وبالمرتبة التاسعة والأخيرة عبارة "أتأكد من تقبل جميع أفراد الأسرة للسجينية بعد خروجها" .

الجدول (4): واقع الدور الفعلى للأخصائية الاجتماعية في التعامل مع (السجينية)

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي		درجة الموافقة			النكرار	العبارة	رقم العبارة
				غير موافق	موافق الى حد ما	موافق			
6	.343	2.86	0	6	39	ك		أساعد السجينية في تفهم سلوك أسرتها و موقفها من ايداعها	1
			0	13.3	86.7	%			
7	.474	2.84	2	3	40	ك		أقدم الدعم المناسب لكل سجينية حسب مشكلتها مع أسرتها و موقفها منها	2
			4.4	6.7	88.9	%			
1	.000	3.00	0	0	45	ك		أحرص على تواصل السجينية مع أسرتها بمختلف الالاليب خلال فترة سجنها	3
			0	0	100	%			
3	.252	2.93	0	3	42	ك		أحاول تخفيف حدة الصراعات بين	4

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي		درجة الموافقة	النكرار	العبارة	رقم العبارة
			غير موافق	موافق الى حد ما	موافق		
			0	6.7	93.3	%	
5	.474	2.84	2	3	40	ك	5
			4.4	6.7	88.9	%	
2	.149	2.97	0	1	44	ك	6
			0	2.2	97.8	%	
4	.317	2.88	0	5	40	ك	7
			0	11.1	88.9	%	
5	.424	2.84	1	5	39	ك	8
			2.2	11.1	86.7	%	
8	.534	2.82	3	2	40	ك	9
			6.7	4.4	88.9	%	
9	.547	2.80	3	3	39	ك	10
			6.7	6.7	86.7	%	
10	0694	2.53	5	11	29	ك	11
			11.1	24.4	64.4	%	
4	317.	2.88	0	5	40	ك	12
			0	11.1	88.9	%	
2.80							المجموع

من جدول رقم (4) جاءت العبارة رقم "أحرص على تواصل السجينه مع أسرتها بمختلف الالاليب خلال فترة سجنها" بالمرتبة الاولى بمتوسط حسابي عالي جداً 3.00 وبانحراف معياري 0.00، وفي المرتبة الثانية "أساعد السجينه على التخلص من مشاعر الخوف والقلق عند الخروج" بينما بالمرتبة الثالثة "أحاول تخفيف حدة الصراعات بين السجينه وأسرتها" وتلها "أستخدم الالاليب العلاجية الحديثة في التعامل مع السجينه لمساعدتها على تغير نظرتها لنفسها ومستقبلها" و"أتبع بشكل مستمر حالة السجينه بعد الإفراج عنها" بالمرتبة الرابعة، وجاءت العبارة "أعداد خطة لكيفية خروج السجينه بعد الإفراج عنها" و "أحرص على تحويل السجينه إلى مؤسسات المجتمع الخاصة بعد انتهاء مدة محكوميتها جراء عدم استقبال الأسرة لها" بالمرتبة الخامسة، ثم عبارة "أساعد السجينه في تفهم سلوك اسرتها و موقفها من إيداعها" بالمرتبة السادسة، وجاءت العبارة "أقدم الدعم المناسب لكل سجينه حسب مشكلتها مع أسرتها و موقفهم منها" بالمرتبة السابعة، تلها بالمرتبة الثامنة "أعمل على استفادة السجينه من لجان مساعدات السجينات" ، وجاءت العبارة رقم "أتبع العمل مع اللجان المختلفة التي تفید السجينه بعد الإفراج عنها" ، بالمرتبة التاسعة، و "أساعد السجينه في التعرف إلى الجمعيات الخيرية الموجودة بالمجتمع والتي تساعدها على مواجهة مشكلاتها" بالمرتبة العاشرة، والأخيرة .

المحور الثالث: تحديد المعوقات التي تواجه الأخصائية الاجتماعية في مواجهة مشكلة رفض الأسرة استقبال السجينه المفرج عنها المرتبطة بالأسرة.

الجدول (5): إجابات أفراد عينة الدراسة على بعد المعوقات المرتبطة (بأسرة السجينه)

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي		درجة الموافقة	النكرار	العبارة	رقم العبارة
			غير موافق	موافق الى حد ما	موافق		
2	.548	2.71	2	9	34	ك	1
			4.4	20	75.6	%	
1	.434	2.75	0	11	34	ك	2
ترفض أسرة السجينه التواصل مع السجينه							

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة				العبارة	رقم العبرة
			غير موافق	موافق الى حد ما	موافق	النسبة		
			0	24.4	75.6	%		
3	495.	2.60	0	18	27	ك	ترفض أسرة السجينه التواصل مع الأخصائيه الاجتماعيه	3
			0	40	60	%		
4	.649	2.62	4	9	32	ك	تقوم الأسره بتغيير أرقام التواصل المتواجدة لدى الأخصائيه الاجتماعيه	4
			8.9	20	71.1	%		
7	647.	2.33	5	20	20	ك	اقتناع أسرة السجينه بأفضلية وجودها داخل السجن	5
			11.1	44.4	44.4	%		
6	505.	2.51	0	22	23	ك	سكن أسرة السجينه في مكان غير مهيا لاستقبال السجينه بعد الإفراج عنها	6
			0	48.9	51.1	%		
5	.660	2.53	4	13	28	ك	انصياع أسرة السجينه وراء العادات والتقاليد الصارمه	7
			8.9	28.9	62.2	%		
8	.786	2.13	11	17	17	ك	تهديد السجينه بالقتل بعد الخروج	8
			24.4	37.8	37.8	%		
2.52							المجموع	

- من جدول رقم (5) جاءت العبارة "ترفض أسرة السجينه التواصل مع السجينه" بالمرتبة الأولى، بينما وجاءت العبارة "تخلي أسرة السجينه عنها منذ دخولها المؤسسه الإصلاحية" بالمرتبة الثانية، وجاءت العبارة "ترفض أسرة السجينه التواصل مع الأخصائيه الاجتماعيه" بالمرتبة الثالثه عند متوسط حسابي بلغ "2.60" ، وجاءت العبارة "تقوم الأسره بتغيير أرقام التواصل المتواجدة لدى الأخصائيه الاجتماعيه" بالمرتبة الرابعة، تلتها بالمرتبة الخامسه "انصياع أسرة السجينه وراء العادات والتقاليد الصارمه" وبالمرتبة السادسه وجاءت العبارة "سكن السجينه في مكان غير مهيا لاستقبال السجينه بعد الإفراج عنها" وجاءت العبارة "اقتناع أسرة السجينه بأفضلية وجودها داخل السجن" بالمرتبة السابعة، وبالأخير عباره "تهديد السجينه بالقتل بعد الخروج" بالقتل بعد الخروج

الجدول (6): إجابات أفراد عينة الدراسة على بعد المعوقات المرتبطة (بالسجينه)

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة				العبارة	رقم العبرة
			غير موافق	موافق الى حد ما	موافق	النسبة		
6	.712	2.35	6	17	22	ك	تكرار دخول السجينه للسجن	1
			13.3	37.8	48.9	%		
2	.434	2.75	0	11	34	ك	عدم رغبة السجينه بالتواصل مع أسرتها	2
			0	24.4	75.6	%		
7	.786.	2.13	11	17	17	ك	رفض السجينه الخروج مع أسرتها بسبب رفض أسرة السجينه استقبالها واعتبارها عيبا اجتماعيا	3
			24.4	37.8	37.8	%		
1	.475	2.80	1	7	37	ك	خوف السجينه من أفراد أسرتها ورفضها الخروج مهم.	4
			2.2	15.6	82.8	%		
5	.621	2.57	3	13	29	ك	سلبية السجينه في التعامل مع الأخصائيه الاجتماعيه	5
			6.7	28.9	64.4	%		
4	.579	2.60	2	14	29	ك	عدم رغبة السجينه باللوح بمشاكلها للأخصائيه الاجتماعيه	6
			4.4	31.1	64.4	%		
8	.865	1.97	11	8	26	ك	اعتقاد السجينه بعدم أهمية الدور الذي تقوم به الأخصائيه الاجتماعيه.	7
			24.4	17.8	57.8	%		
3	.468	2.68	0	14	31	ك	رفض المجتمع للسجينه ونبذها	8
			0	31.1	68.9	%		
2.48							المجموع	

- من جدول رقم (6) من خلال نتائج الجدول أعلاة جاءت العبارة "خوف السجينه من أفراد أسرتها ورفضها الخروج معهم" بالمرتبة الأولى من بين العبارات المتعلقة بالمعوقات المرتبطة بالسجينه بمتوسط حسابي 2,80 وبانحراف معياري 475، وجاءت العبارة "عدم رغبة السجينه بالتواصل مع أسرتها" بالمرتبة الثانية بينما جاءت "رفض المجتمع للسجينه وبناتها" وتلتها بالمرتبة الرابعة "عدم رغبة السجينه بالبوج بمساكلها للأخصائية الاجتماعية" وعبارة "سلبية السجينه في التعامل مع الأخصائية الاجتماعية" بالمرتبة الخامسة و"تكرار دخول السجينه للسجن" بالمرتبة السادسة "رفض السجينه الخروج مع أسرتها بسبب رفض أسرة السجينه استقبالها واعتبارها عبأاً اجتماعياً" بالمرتبة السابعة، وجاءت العبارة "اعتقاد السجينه بعدم أهمية الدور الذي تقوم به الأخصائية الاجتماعية" بالمرتبة الثامنة والأخيرة.

الجدول:(7):المعوقات العامة التي تحد من فاعلية دور(الأخصائية الاجتماعية) في التعامل مع السجينه وأسرتها

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة	العبارة			رقم العبارة
				غير موافق	موافق الى حد ما	موافق	
3	694.	2.53	5	11	29	ك	1
			8.9	24.4	64.4	%	
4	694.	2.48	3	12	30	ك	2
			6.7	26.7	66.7	%	
2	683.	2.62	5	7	33	ك	3
			11.1	15.6	73.3	%	
6	825.	2.33	10	10	25	ك	4
			22.2	22.2	55.6	%	
5	587.	2.46	2	20	13	ك	5
			2.46	44.4	51.1	%	
8	824.	2.15	12	14	19	ك	6
			26.7	31.1	42.2	%	
2	575.	2.62	2	13	30	ك	7
			4.4	28.9	66.7	%	
7	815.	2.28	10	12	23	ك	8
			2.2	62.7	61.1	%	
1	563.	2.66	2	11	32	ك	9
			4.4	24.4	71.1	%	
6	674.	2.33	5	20	20	ك	10
			11.1	44.4	44.4	%	
2,45							المجموع

- من جدول رقم (7) من خلال نتائج الجدول اتضح أن "عدم منح الأخصائية الاجتماعية الحق في تقديم بعض الحوافز والمكافآت الإدارية للمتعاونات من السجينات" جاء بالمرتبة الأولى من بين عبارات المعوقات التي تحد من فاعلية عمل الأخصائية الاجتماعية مع السجينه وأسرتها عند متوسط حسابي بلغ "2.66" ، وبانحراف معياري 563. وجاءت العبارتين "عدم السماح للأخصائية التدخل مع أسرة النزيلة في بعض الحالات" ، و"عدم إجاده الأخصائية الاجتماعية لتطبيق بعض النماذج العلاجية الفعالة في التعامل مع السجينه وأسرتها". بينما جاءت "عدم إتاحة الفرصة للأخصائية الاجتماعية التدخل في بعض القرارات الإدارية الخاصة بالسجينه" بالمرتبة الثالثة بينما جاءت "كثرة الحالات التي

لدى الأخصائيات الاجتماعية مما لا يتبع الفرصة لها في متابعة الحالة" بالمرتبة الثالثة وجاءت العبارة "القصور الاكاديمي لإعداد بعض المارسين الاجتماعيين بالسجون" بالمرتبة الرابعة، و"تكليف الأخصائيات الاجتماعية بأعمال إدارية ومكتبية" جاءت بالمرتبة الخامسة، وجاءت العبارة "رفض إدارة السجن القيام بالزيارات الميدانية من قبل الأخصائيات الاجتماعية لأسرة السجينه" ، و"عدم إتاحة الفرصة للأخصائيات الاجتماعية التدخل في بعض القرارات الإدارية الخاصة بالسجينه" بالمرتبة السادسة، تلتها بالمرتبة السابعة" اقتصار تعامل الأخصائيات الاجتماعية مع أسرة السجينه بأسلوب الوعظ والإرشاد" ، وجاءت العبارة "توقف محاولات الأخصائيات الاجتماعية بمجرد رفض الأسرة للسجينه من أول مرة" بالمرتبة الثامنة والأخيرة

#### مناقشة نتائج الدراسة

أظهرت نتائج خصائص أفراد عينة الدراسة من الأخصائيات الاجتماعيات العديد من نقاط القوة في خصائص العاملات في مجال السجون، وتشير خصائص العينة التي توصلت إليها الدراسة إلى أن أفراد العينة يملكون مؤهلات علمية جيدة ولديهم خبرة كافية في المجال وفي التعامل مع الحالات التي تستهدفها هذه الدراسة مما يجعلهن ممكنتا في العمل مع المفرج عنهم والمساعدة في تقبيل الأسر لهن، إذا ماتم تحديد الأدوار بشكل واضح للأخصائيات الاجتماعية في العمل مع المفرج عنهن وخاصة إذا تم التعرف إلى العقبات التي تواجههن من ناحية، والتي تواجه المفرج عنهن وأسرهن من ناحية أخرى. وأن التميز في هذه الخصائص يعين على أداء المهام المنطة لهن. وهذا ما تؤكد عليه دراسة الشمري (2018) من أهمية دور الأخصائيات الاجتماعيات في العمل مع المفرج عنهن.

#### مناقشة نتائج الدراسة المتعلقة بأهداف الدراسة:

سعت الدراسة إلى معرفة الأدوار الفعلية للأخصائيات الاجتماعيات مع المفرج عنهن والعقبات التي تواجههم في تقبيل الأسرة للمفرج عنهن من ثلاثة نواحي، وهنا مناقشة النتائج التي تم الإشارة إليها في الجاول السابقة.

1- أظهرت نتائج الدراسة أن هناك تواصلاً فعالاً وجهوداً مبذولة من قبل الأخصائيات الاجتماعيات لمساعدة أسرة السجينه، وتدعم علاقتها مع السجينه؛ وتفسر هذه النتيجة على أن هناك مجموعة من الأساليب التي تقوم بها الأخصائيات الاجتماعيات في تعاملهن مع أسر السجينات، ومعرفة ما يستجد بينها وبين السجينه، وحل مشكلات السجينه مع أسرتها، والحرص الشديد من قبل الأخصائيات الاجتماعيات على تفهم أسرة السجينه لموقف السجينه، وتخفيف العقبات التي يمكن أن تكون حاجزاً بين السجينه، وأسرتها، والدور الذي تقوم به الأخصائيات الاجتماعيات من الراعاية اللاحقة للسجينات لمساعدتهم على الاندماج مع أسرهم والمجتمع مرة أخرى؛ وهذا ما أظهرته النتائج من خلال ارتفاع الاستجابات حول العبارات التي أشار إليها النتائج، وتتفق هذه النتيجة مع ما جاء في دراسة علي (2023) في أن الباحث الاجتماعي على تواصل مع أسرة التزيل بشكل مستمر لحل المشكلات، وكذلك في دراسة السيحياني (2010)؛ أن هناك برامج رعاية اصلاحية واجتماعية موجهة نحو السجينه، وأسرتها ممارسه بدرجة عالية من قبل وجهة نظر الأخصائيات الاجتماعيات.

2- أثبتت النتائج مدى تنوع الأدوار الوظيفية التي تقوم بها الأخصائية الاجتماعية لتأهيل ومساعدة السجينه منذ لحظة دخولها المؤسسة الإصلاحية، وحتى بعد انتهاء مدة محكميتها؛ موصولة بالرعاية اللاحقة؛ لتهيئة السجينه، ومساعدتها على حل مشكلاتها مابعد الإفراج، والخروج إلى المجتمع الخارجي، والتأقلم، والتكييف فيه. وتفسر هذه النتيجة الإيجابية بأن الأخصائيات الاجتماعيات لديهن وعي بالأدوار المنطة لهن تجاه السجينات وأن ذلك سيساهم في عودتهن والاندماج مع المجتمع، وهذا ما يتفق مع دراسة القحطاني (2009)، ودراسة الشمري (2018)، وجاء في النتائج أن أهم ممارسات للأخصائي الاجتماعي لمهام الخدمة الاجتماعية وبرامجها في المؤسسات الاصلاحية كانت في استقبال التزيل، وإزالة شعوره بالخوف من السجن، ومساعدة التزيل على حل مشكلاته، وتغيير اتجاهاته، وهذا ما أكدت عليه دراسة الشمري أن هناك رضا سائداً من قبل السجينات المفرج عنهن بالدور الذي تقوم به الأخصائية الاجتماعية في مواجهة تلك مشكلاتهم والتغلب عليها.

3- اتضح من النتائج أن أهم المعوق المرتبط بأسرة السجينه هو رفض الأسرة التواصل مع السجينه، وكذلك تخلی الأسرة عن السجينه منذ لحظة دخولها المؤسسة الاصلاحية، ويفسر ذلك بشعور الأسرة بأن ما قامت به السجينه لا تقبيله الأسرة، وأنه قد يجلب لهم الكثير من المشكلات الاجتماعية التي قد تؤثر على علاقتها بالآخرين والمجتمع المحلي. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة شلي (2014) حيث أكد على الوصمة التي يخشواها عند تقبيل المفرج عنها. وذلك ما أكدته العتيبي: ب (2015) من أن المفرج عنهن يعاني من العنف اللفظي والجسدي أو تزويجهن من أي متقدم لهن. وكذلك يمكن تفسير رفض الأسرة التواصل مع الأخصائية الاجتماعية بأنه قد يرجع ذلك إلى علمهم أن الأخصائية ستتواصل معهم لاقناعهم بأهمية التواصل مع السجينه والقيام بالدور المتوقع منهم تجاهها. مما يشعرهم بزيادة الأعباء وزياد الشعور بالذنب بالتخلی عن السجينه المفرج عنها. بالرغم من أن دراسة الشمري (2018) أكدت على الرضى السائد من قبل المفرج عنهن عن الدور الذي تقوم به الأخصائيات الاجتماعيات في مواجهة المشكلات التي تواجههن في السجن وخارجه ومع الأسرة.

4- اتضح من النتائج أن أهم المعوقات المرتبطة بالسجينه هو خوف السجينه من أفراد أسرتها؛ وهو أهم أسباب رفض أسرتها لها، وعدم الرغبة في مسامحتها، ونبذها وأيضاً ثقافة المجتمع ونظرته السلبية التي تحرم السجينه المفرج عنها من أهم حقوقها، سواء الوظيفه، أو الزواج، أو رؤيه أبنائها وغير ذلك من سبل أوجه الرفض. ونستنتج من ذلك أن الخوف الزائد لدى المفرج عنها، وردة فعل بعض أفراد أسرتها غير المتوقع قد يؤدي إلى مزيد من فرص عدم تقبل السجينه للعودة إلى أهلها أو فكرة طلب الصفح منهم لعودتها إلى أسرتها. تتفق هذه النتيجه مع دراسة حسني (2022) والتي أشاره إلى أن الشعور بالذنب لدى المفرج عنها تجاه الأسرة والعزلة عن المجتمع وعدم قدراتها على إقامة علاقات اجتماعية سليمه مع الآخرين أدى إلى مزيد من العزلة. ودراسة الشمري (2018) التي توصلت في نتائجها إلى أن أكثر المشكلات المنتشرة بين السجينات المفرج عنهن هو رفض الأسرة، والشعور بالرفض داخل المجتمع. ودراسة العتيبي: ب (2015)، أشاره إلى أن هناك عائدات للجريمة بنسبة، وكان من أهم أسباب العودة رد فعل الأهل بعد الإفراج عن التزيلة، والمتمثلة في العنف اللفظي، والجسدي، والتهديد بالقتل، أو تزويجهن من أي شخص. وكذلك دراسة شلي (2014) والتي أشاره إلى أن المفرج عنهم اشرن إلى أن أبي يرفض عودتي إلى البيت بأي شكل من الأشكال، وجميع ذلك من العقبات التي تشير إلى أن تقبل المفرج عنهم لازال يحتاج إلى مزيد من العمل.

5- أظهرت النتائج أن هناك بعض المعوقات العامة المؤثرة في عمل الأخصائيات الاجتماعيات مع السجينه، وأسرتها ومنها عدم قدرة الأخصائيه الاجتماعيه على التدخل مع أسرة التزيلة في بعض الحالات؛ ويتتفق ذلك مع دراسة الناصر (2015)، التي توصلت إلى أن هناك بعض الموقف التي تواجه الخدمة الاجتماعية مع مشكلات السجينات وكان ابرزها غلبة الجانب الامني على الجانب الاجتماعي، وايضاً من العوائق التي تحول بينها وبين عملها كثرة الحالات المكلفة بها، وكثرة الأعمال المكتبيه، وقد يفسر ذلك بسبب قلة عدد الأخصائيات الاجتماعيات بالنسبة للسجينات، مما يسبب ضغطاً لدى الأخصائيه الاجتماعية، ويحد من فاعليه جهودهن مع السجينه وأسرتها؛ وهذا ما يتفق مع دراسة المطيري (2014) حيث توصلت نتائجها إلى أن نقص عدد الأخصائيين الاجتماعيين من أبرز المعوقات التي تواجه الأخصائيه الاجتماعية في معالجة المشكلات نزلات المؤسسه الإصلاحية.

#### الخلاصة:

خلصت الدراسة إلى أن هناك مجموعة من الأدوار التي تمارسها الأخصائيات الاجتماعيات مع المفرج عنهم والتي تساهم في تقبل أسرهم لهن، مع السجينه نفسها وأدوار مع أسرة السجينه. فالحاجة كبيرة للتعرف إلى أبرز هذه الأدوار. كما توصلت الدراسة إلى مجموعة من المعوقات التي تواجه الأخصائيات الاجتماعيات العاملات مع المفرج عنهم فيهنك معوقات ذات علاقة بالمرج عنها نفسها، ومعوقات ذات علاقة بأسرة المفرج عنها، وهناك معوقات ذات علاقة بعمل الأخصائيات الاجتماعيات بشكل عام، معرفة أبرز تلك المعوقات سيساهم في تحسين عمل الأخصائيات الاجتماعيات في السجون بشكل عام والعاملات مع المفرج عنهم بشكل خاص للمساهمة في تقبل الأسرة للمفرج عنها. وبناء على ذلك توصي الدراسة بما يلي:

- توعية الأسر والمجتمع للمساهمة في تغيير نظرتهم للمفرج عنهم، وضرورة تقبليه.
- إعادة صياغة بعض الأنظمة والتي تتيح للسجينه المفرج عنها تحمل مسؤولية نفسها وعدم ابقيتها داخل السجن عند رفض أسرتها تقبليها، وإعطائها فرصه في إصلاح نفسها ومساندتها في ذلك.
- تفعيل برامج الرعاية الاجتماعية اللاحقة للسجينات المفرج عنهن وأسرهن والحرص على تطويرها.
- الاهتمام بالدراسات العلمية التي تساهم في رصد الاحتياجات الفعلية للمفرج عنهم وتغيير نظره المجتمع لهن.
- إجراء بعض الدراسات والبحوث ذات العلاقة بموضوع الدراسة الحالية للتعرف إلى كيفية مواجهه هذه المشكلة وتطوير الطرق والأساليب في التعامل معها.
- وضع مخصصات مادية للمفرج عنهم وأسرهم لتوفير الاحتياجات الأساسية لهن وفقاً لغيرات الاجتماعية.

**This work was supported and funded by the Deanship of Scientific Research at Imam Mohammad Ibn Saud Islamic University (IMSIU) (grant number IMSIU-DDRSP2502**

#### المصادر والمراجع

- الإدارة العامة للسجون (2017). تم الاسترجاع في 13-7-2024. <https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/agencies/agencyDetails/AC059>
- بو مدفعت، الطاهر (2021) مراقبة المحبوبين المفرج عنهم لإدماجهم في المجتمع. *مجلة طيبة للدراسات العلمية الأكاديمية*، 4(3)، 246-266.
- حامد، ع. (2012). معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية. عمان: دار أسماء للنشر والتوزيع.
- حسني، ه. (2022) استخدام الجمعيات الأهلية لبرنامج التأهيل المترکز على المجتمع في مواجهة مشكلات الغرامات المفرج عنهم. *مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية*، 60(2). <https://jsswh.journals.ekb.eg>

- خليل، ز. (2005). الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية المتسولين والمفروج عنهم. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- الخيمي، س. (2014). الخدمة الاجتماعية في مجال الجريمة والإصلاح. الرياض: الشقرى.
- بركوى، م (2009). إجرام المرأة في المجتمع العوامل والأثار. الجزائر: المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية.
- الخواجة، م. (2011). المشكلات الاجتماعية. القاهرة: مصر العربية للنشر والتوزيع.
- رشوان، ح. (2010). المشكلات الاجتماعية. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
- السكري، أ. (2000). قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية. القاهرة: دار المعرفة الجامعية.
- السيحانى، ن. (2010). بناء العلاقات الأسرية للمرأة السجينية وعلاقتها بعملية الإصلاح والتأهيل. رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض.
- شلبي، أ. (2014). دور الوصم الاجتماعي في الاستجابات السلبية للأسرة السعودية تجاه المفروج عنهم. رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والإدارية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية: الرياض.
- الشمرى، ف. (2018). مشكلات السجينات المفروج عنهن ودور الخدمة الاجتماعية في مواجهتها. رسالة ماجستير، عمادة الدراسات العليا، جامعة الملك سعود، الرياض.
- الصقور، ص. (2009). موسوعة الخدمة الاجتماعية المعاصرة. المملكة الأردنية الهاشمية: دار زهران.
- عبيدي، س.، و عاشوري، ا. (2022) الجاهزية النفس اجتماعية لاحتواء المسجون المفروج عنه- من وجهة نظر عمال المصالح الخارجية لإدارة السجون. مجلة مجتمع تربية عمل، ١(2). <https://www.asjp.cerist.dz/revues/414>
- العتبي، أ.، نوف، م (2015). الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في السجون. رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية: الرياض.
- العتبي، ه. (2015). أوضاع المفروضات من أسرهن بعد انقضاء مدة محكوميتهن. رسالة دكتوراه. عمادة الدراسات العليا، جامعة الملك سعود، الرياض.
- العتبي، م. (2017). المشكلات الاجتماعية التي تواجه نزلاء المؤسسات الإصلاحية. رسالة ماجستير. كلية العلوم الاجتماعية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- على، ا. (2023). دور الباحث الاجتماعي وعلاقته بالتدخل المهني في السجون. مجلة آداب الفراهيدى، 15(53). 494-467.
- علي، م. (2005). الخدمة الاجتماعية في مجال الدفاع الاجتماعي. مصر: دار الزهاء.
- العوجى، م. (1993). التأهيل الاجتماعي في المؤسسات العقابية. بيروت: مؤسسة بحسن للنشر والتوزيع.
- الغامدي، ع. (2009). دور مهنة الخدمة الاجتماعية مع اللجنة الوطنية في رعاية أسر السجناء. رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض.
- الغربية، ف. (2011). الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية. عمان: دار ياقا العلمية للنشر والتوزيع.
- القططاني، ع. (2009). تقييم دور الخدمة الاجتماعية في المؤسسات الإصلاحية من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين والنزلاء بشبعة سجن أبها. رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية: الرياض.
- المطيري، ع. (2012). المتغيرات الشخصية وعلاقتها بالرضا عن دور الأخصائي الاجتماعي. رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية: الرياض.
- المطيري، ل. (2014). دور الأخصائي الاجتماعي في معالجة المشكلات غير الأخلاقية لدى نزلاء المؤسسات الإصلاحية. رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والإدارية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية: الرياض.
- موقع اللجنة الوطنية لرعاية السجناء (2024) <https://npcom.net/Needs.aspx> تم الاسترجاع في 13-7-2024.
- الناصر، أ. (2015). المشكلات الاجتماعية لنزلاءات سجن النساء وأساليب الخدمة الاجتماعية في مواجهتها. رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية: الرياض.
- اليوسف، ع. (2014). البرامج الإصلاحية والتأهيلية في المؤسسات الإصلاحية في المملكة العربية السعودية. الرياض: مركز البحث والدراسات كلية الملك فهد الأمنية.
- الحسين، ط. (2012). جرائم نظم المعلومات. الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.
- علي، إ. (2023) المساندة الاجتماعية وعلاقتها بمعنى الحياة لدى المرضى بأمراض مزمن. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية ، 50(3). 888-847.
- الوريكت، ع. (2013). نظريات علم الجريمة. (ط1). الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
- قنوان، خ. (2013). الاستجابة الاجتماعية وعلاقتها بدعم الاجتماعي المدرك والمرضى عن الحياة لدى مرضى السرطان. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة النجاح لحضر باتنة، الجزائر.

## References

General Directorate of Prisons. (2017). Retrieved on 13-7-2024 from <https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/agencies/agencyDetails/AC059>.

Boumedfah, T. (2021). Accompanying Released Prisoners for Social Reintegration. *Tobna Journal for Scientific and Academic Studies*, 4(3), 246-266.

- Hamed, Abd. (2012). *Dictionary of Social Work Terms*. Amman: Osama Publishing and Distribution House.
- Hosni, H. (2022). The Use of Community-Based Rehabilitation Programs by Non-Governmental Organizations to Address the Problems of Released Female Prisoners. *Journal of Studies in Social Work*, 60(2). <https://jsswh.journals.ekb.eg/>.
- Khalil, Z. (2005). *Social Work in the Field of Caring for Beggars and Released Prisoners*. Cairo: Anglo Egyptian Library.
- Al-Khamshi, S. (2014). *Social Work in the Field of Crime and Reform*. Riyadh: Al-Sheikhri.
- Al-Khawaja, M. (2011). *Social Problems*. Cairo: Misr Al-Arabia Publishing and Distribution.
- Rashwan, H. (2010). *Social Problems*. Alexandria: Modern University Office.
- Al-Sukari, A. (2000). *Dictionary of Social Work and Social Services*. Cairo: University Knowledge House.
- Al-Sihani, N. (2010). *Building Family Relationships for Female Prisoners and Their Relationship to Reform and Rehabilitation*. Master's Thesis, College of Social Sciences, Imam Muhammad bin Saud University: Riyadh.
- Shalabi, A. (2014). *The Role of Social Stigma in Negative Family Responses Towards Released Female Prisoners in Saudi Arabia*. Master's Thesis, College of Social and Administrative Sciences, Naif Arab University for Security Sciences, Riyadh.
- Al-Shammari, F. (2018). *Problems Faced by Released Female Prisoners and the Role of Social Work in Addressing Them*. Master's Thesis, Deanship of Graduate Studies, King Saud University: Riyadh.
- Al-Saqour, S. (2009). *Encyclopedia of Contemporary Social Work*. Jordan: Dar Zahran.
- Abidi, S., & Ashouri, I. (2022). Psychosocial Readiness to Integrate Released Prisoners - From the Perspective of External Prison Administration Workers. *Journal of Society, Education, and Work*, 7(2). <https://www.asjp.cerist.dz/revues/414>.
- Al-Otaibi, A., & Mohamed, N. (2015). *Professional Social Work Practice in Prisons*. Master's Thesis, College of Graduate Studies, Naif Arab University for Security Sciences, Riyadh.
- Al-Otaibi, H. (2015). *Conditions of Rejected Women by Their Families After Serving Their Sentences*. Ph.D. Thesis, Deanship of Graduate Studies, King Saud University, Riyadh.
- Al-Otaibi, M. (2017). *Social Problems Faced by Inmates of Correctional Institutions*. Master's Thesis, College of Social Sciences, Naif Arab University for Security Sciences: Riyadh.
- Ali, A. (2023). The Role of the Social Researcher and Its Relationship with Professional Intervention in Prisons. *Al-Farahidi Journal of Arts*, 15(53), 467-494.
- Ali, M. (2005). *Social Work in the Field of Social Defense*. Egypt: Dar Al-Zahraa.
- Al-Awji, M. (1993). *Social Rehabilitation in Correctional Institutions*. Beirut: Bahsoon Publishing and Distribution House.
- Al-Ghamdi, A. (2009). *The Role of Social Work Profession with the National Committee in Caring for Prisoners' Families*. Master's Thesis, College of Arts, King Saud University: Riyadh.
- Al-Ghraibah, F. (2011). *Professional Practice of Social Work*. Amman: Dar Yafa for Publishing and Distribution.
- Al-Qahtani, Abd. (2009). *Evaluating the Role of Social Work in Correctional Institutions from the Perspective of Social Workers and Inmates in Abha Prison Division*. Master's Thesis, College of Graduate Studies, Naif Arab University for Security Sciences: Riyadh.
- Al-Mutairi, Abd. (2012). *Personal Variables and Their Relationship to Satisfaction with the Role of the Social Worker*. Master's Thesis, College of Graduate Studies, Naif Arab University for Security Sciences: Riyadh.
- Al-Mutairi, L. (2014). *The Role of the Social Worker in Addressing Unethical Problems Among Female Inmates in Correctional Institutions*. Master's Thesis, College of Social and Administrative Sciences, Naif Arab University for Security Sciences: Riyadh.
- National Committee for the Care of Prisoners. (2024). Retrieved on 13-7-2024 from <https://npcom.net/Needs.aspx>.
- Al-Nasser, A. (2015). *Social Problems of Female Inmates in Women's Prisons and Social Work Methods in Addressing Them*. Master's Thesis, Naif Arab University for Security Sciences: Riyadh.
- Al-Yousef, Abd. (2014). *Reform and Rehabilitation Programs in Correctional Institutions in the Kingdom of Saudi Arabia*. Riyadh: Research and Studies Center, King Fahd Security College.
- Mohammed, Abd. (2021) the relationship Between Social Role and Status a study of A sociological Theory. *Humanitarian and Natural Sciences Journal*, 2(5). <https://www.hnjournal.net/wp-content/uploads/2021/05/13>
- Caravaca-Sánchez, F., Fearn, N. E., Vidovic, K. R., & Vaughn, M. G. (2019). Female prisoners in Spain: Adverse childhood

- experiences, negative emotional states, and social support. *Health & social work*, 44(3), 157-166.
- Chouhy, C., Cullen, F. T., & Lee, H. (2020). A social support theory of desistance. *Journal of Developmental and Life-Course Criminology*, 6(2), 204-223.
- Coleman, J. S. (2003). Social capital in the creation of human capital. *Networks in the knowledge economy*, 57-81.
- Colvin, M., Cullen, F. T., & Ven, T. V. (2002). Coercion, social support, and crime: An emerging theoretical consensus. *Criminology*, 40(1), 19-42.
- Cropanzano, R., & Mitchell, M. S. (2005). Social exchange theory: An interdisciplinary review. *Journal of management*, 31(6), 874-900.
- Cullen, F. T. (1994). Social support as an organizing concept for criminology: Presidential address to the Academy of Criminal Justice Sciences. *Justice Quarterly*, 11(4), 527-559.
- Dadi, A. F., Dachew, B. A., Tariku, A., Habitu, Y. A., & Demissie, G. D. (2019). Status of perceived social support and its associated factors among inmate prisoners in Northwest Amhara, Ethiopia. *BMC research notes*, 12(1), 1-6.
- Durose, M. R., Cooper, A. D., & Snyder, H. N. (2014). *Recidivism of prisoners released in 30 states in 2005: Patterns from 2005 to 2010*. Washington, DC: US Department of Justice, Office of Justice Programs, Bureau of Justice Statistics.
- Gofman, A. (2014). *Durkheim's theory of social solidarity and social rules*. In *The Palgrave Handbook of Altruism, Morality, and Social Solidarity* (pp. 45-69). Palgrave Macmillan, New York.
- Jenks, C. (2004). *Subculture: The fragmentation of the social*. Sage.
- Laitinen, A., & Pessi, A. B. (2014). *Solidarity: Theory and practice. An introduction*. Solidarity: Theory and practice, 1-29.
- Nwalozie, C. J. (2015). *Rethinking subculture and subcultural theory in the study of youth crime—A theoretical discourse*.
- Prosser, T. (2006). Regulation and social solidarity. *Journal of Law and Society*, 33(3), 364-387.
- Putnam, R. D., Leonardi, R., & Nanetti, R. Y. (1994). *Making democracy work*. Princeton university press.
- Richie, F. J., Bonner, J., Wittenborn, A., Weinstock, L. M., Zlotnick, C., & Johnson, J. E. (2021). Social support and suicidal ideation among prisoners with major depressive disorder. *Archives of Suicide Research*, 25(1), 107-114.
- Rorty, R., & Richard, R. (1989). *Contingency, irony, and solidarity*. Cambridge University Press.
- Sibalija, J., Savundranayagam, M. Y., Orange, J. B., & Kloseck, M. (2020). Social support, social participation, & depression among caregivers and non-caregivers in Canada: a population health perspective. *Aging & mental health*, 24(5), 765-773.